



■ عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

٠١٠٤٨ ٠٨٤٢:٢٠٠٤٤



العدد : 670 | من 1 الى 7 أكتوبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

رئيس التحرير: التيتي الحبيب

مدير النشر: الحسين بوسحابي

المدير المسؤول: جمال براج

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس



خديجة عيناني:



الهجرة: الأسباب، الاستغلال والتوظيف السياسي



09 08 07

المواثيق الدولية تحت
أقدام «عسكرة الحدود»:
سبب تتفجر تحت وطأة
الأزمة الاقتصادية وتساعد
العنصرية العابرة للقارات

الهجرة، المرأة والبحث عن
لقمة العيش

استفحال أزمة التعليم بالمغرب
الأسباب ومدخل التجاوز

كلمة العدد:

انتصرت إرادة الشعب المغربي وفشل الرهان المخزني في إضفاء الشرعية الشعبية على انتخاباته المخدومة

المقاطعة الشعبية العارمة في معركة التغيير؟ إنه سؤال البديل الديمقراطي الشعبي؟ سؤال يجد إجابته السياسية والعملية في التوجه نحو الطبقات الأساسية في التغيير وهي الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عبر الانخراط في نضالاتها وحركاتها ودعمها والعمل على توحيدها ومساعدتها على بناء وتقوية تنظيماتها المستقلة ونشر الوعي الطبقي السياسي وسطها وتوجيهه وتوحيد جهود كل القوى المناضلة في سبيل بناء الجبهة الشعبية الواسعة للنضال من أجل التحرر والديمقراطية. إنه طريق النضال الجماهيري الواعي والمنظم. وبالنسبة للطبقة العاملة لابد لها من بناء حزبها السياسي المستقل الذي أعلن حزب النهج الديمقراطي العمالي عن تأسيسه في مؤتمره الوطني الخامس، وهو يناضل، بكل ما يملك، من أجل التقدم في بناءه كضرورة تاريخية وسياسية لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الاشتراكية.

المخزني خدام البرجوازية الطفيلية المفترسة والملاكين الكبار والمافيا المخزنية والامبريالية وإرادة الجماهير وقواها المناضلة التواقفة للتحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. ومن المؤكد أن الإرادة الشعبية هي من سينتصر في النهاية. إنه حكم التاريخ. وحزب النهج الديمقراطي، كعادته، وانطلاقاً من قناعاته الفكرية والسياسية، وإدراكاً منه لحقيقة الانتخابات المخزنية ووظيفتها الرئيسية في إعادة إنتاج نفس بنات الاستبداد والفساد والتهب فإنه أضطف إلى جانب الجماهير، وكان أحد أبرز التعبيرات السياسية التي فضحت الديمقراطية المخزنية وجسدت الإرادة الشعبية عبر مقاطعته للانتخابات وممارستها ميدانياً رغم ما تعرض له مناضلوها ومناضلاته من قمع واعتقالات وحصار وتضييق... فكان له بذلك نصيب مشرف في انتصار الإرادة الشعبية. والآن وقد مرت الانتخابات يطرح السؤال وما العمل لاستثمار هذه

طموحاته في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لذلك لا يراهن عليها لتحسين أوضاعه وحماية مكتسباته واسترجاع حقوقه المسلوبة. وبمقاطعة العارمة هاته، وجه الشعب المغربي صفة قوية للنظام الذي راهن على المشاركة الواسعة لاستعادة شرعيته المتأكلة. إن هذا الفشل المخزني الذريع يؤكد بوضوح أن إرادة الشعب أقوى من أن يتم التلاعب بها عبر مسرحيات انتخابية مفصولة تتم فبركتها في دهايز وزارة الداخلية وتنفق عليها الأموال الطائلة دون طائل. إنها إرادة واعية عبر عنها بالمقاطعة ويعبر عنها ميدانياً عبر الحركات والنضالات والاحتجاجات من أجل المطالب الاجتماعية والاقتصادية وضد الاستبداد والاستغلال والقهر الطبقي والتفكير والتهميش... وما أجمل ما شاهدناه من مقاطعة شعبية جماعية منظمة في عدة مناطق من البلاد مثل قبائل آيت عبدي بإقليم أزيلال... إنه صراع الإرادات: إرادة النظام

مرت الانتخابات كما أراد لها النظام المخزني أن تمر، وبالشروط التي حددها لقواعد اللعبة، وبنفس وسائل التحكم والإفساد الانتخابي، وأسفرت عن النتائج التي خطط لها دون مفاجآت تذكر، وتصدر الحزب الذي لفظته حركة 20 فبراير سنة 2011 هذه النتائج كما تم التخطيط لذلك ليرأس الحكومة المقبلة وفق هئسته لإعادة تدوير نفس النخبة الفاسدة والمنبطحة التي لن يخرج دورها عن تنفيذ برامج الرأسمالية المتوحشة لخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة مقابل الاستفادة من الربيع المخزني. إلا الشعب المغربي كان له رأي آخر، فقد قاطع الانتخابات المخزنية مقاطعة عارمة وصادمة للنظام وأذناه إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة 20٪. إذا احتسبنا مجموع البالغين سن التصويت المقرر عددهم بحوالي 27 مليون وعدد الأوراق الملغاة. فالشعب المغربي يدرك أنها انتخابات مخدومة ومتحكم فيها لا تعكس إرادته، ولن تنبثق عنها مؤسسات تمثيلية حقيقية تخدم مصالحه وتحقق له

حزب النهج الديمقراطي العمالي

انتخابات 23 شتنبر 2026:

المقاطعة تعري طبيعة النظام وتعمق تأكل شرعيته،

والبديل هو النضال الجماهيري الواعي والمنظم لتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي

والبطالة والتهمة والاقصاء الاجتماعي والمجالي.

وبناء على ذلك، يجدد المكتب السياسي تمسكه بمشروع البديل الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي، القائم على القطع مع الاستبداد والاستغلال والتبعية والريع والفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وجعل الثروة الوطنية في خدمة المجتمع، وضمان الحقوق والحريات. ويعتبر أن المدخل السياسي لذلك هو النضال من أجل دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، يجسد سلطة وسيادة الشعب ويقطع مع الاستبداد والتبعية والتطبيع، يقره مجلس تأسيسي منتخب.

كما يدعو جميع القوى المناضلة والحركات الاجتماعية والشبابية والنسائية إلى تقوية وتطوير العمل الوحدوي والجبهوي، وبناء تنسيق نضالي متدرج ودائم، ينطلق من المعارك الاجتماعية القائمة بهدف بناء ميزان قوى شعبي جديد.

ويؤكد الحزب أن ما بعد الانتخابات هو بداية مرحلة جديدة من العمل على توحيد النضالات الشعبية في أفق بناء جبهة شعبية واسعة قادرة على فتح أفق التغيير الديمقراطي الحقيقي. كما يؤكد على مواصلة التقدم في سرورية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين لإنجاز مهام التحرر الوطني وبناء الديمقراطية في أفق الاشتراكية.

- عاشت نضالات الشعب المغربي
- عاشت وحدة القوى الديمقراطية والتقدمية والمناضلة

- من أجل توحيد النضالات الشعبية وبناء ميزان قوى جديد

- من أجل البديل الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي

المكتب السياسي
الرباط، 27 شتنبر 2026

العزلة. فالانتخابات تنتهي بإغلاق الصناديق، بينما تستمر معاناة الناس ونضالاتهم.

وقد ساهم حزب النهج الديمقراطي العمالي في هذه المقاطعة الشعبية العارمة عبر نزوله إلى الشوارع والأحياء العمالية والشعبية والأسواق، أو عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الجماهير الشعبية ودعوتها للمقاطعة وشرح البديل الديمقراطي الشعبي للتغيير.

ولم يكتف النظام بحصار الحزب ومنعه من وسائل الإعلام العمومية، بل قام بقمع ومنع حملات المقاطعة التي نظمها في مختلف المناطق. فقد تعرض مناضلو ومناضلاته على إثر ذلك إلى مختلف أنواع القمع من عنيف واعتقالات واختطاف وسب وقذف وسحل وسرقة نداء المقاطعة والقبعات و«الشال» اللذين يحملان رمز الحزب... وهي ممارسات تعكس الطبيعة الاستبدادية للنظام المخزني وزيف شعاراته حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. وحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ قاطع الانتخابات فإنه لا يرفض الانتخابات كالية ديمقراطية من حيث المبدأ، بل يرفض تزكيتها كانتخابات مخزنية متحكم فيها وظيفتها تكريس الاستبداد والافتراس الرأسمالي وإفساد الحياة السياسية. ويعتبر أن قيمة أية انتخابات تظل مرتبطة بوجود شروط ديمقراطية حقيقية، وبقدرة المؤسسات المنتخبة عنها على ممارسة السلطة الحقيقية بما يعكس الإرادة الشعبية ويضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة والفصل الحقيقي بين السلط.

إن الدرس الأساسي لمحنة 23 شتنبر، في نظر الحزب، هو أن التغيير لا يمكن أن يأتي من داخل المؤسسات المخزنية، كما لا يتحقق بمجرد تغيير الوجوه داخل هذه المؤسسات، بل بالنضال الجماهيري الواعي والمنظم الذي يندمج فيه النضال من أجل الديمقراطية بالنضال الاجتماعي من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية، وضد سياسة التقفير والغلاء

المرشحين... كما أن الحزب المخزني الذي احتل الصدارة وفرت له جميع الشروط والإمكانات للفوز لكي يقود الحكومة المخزنية المقبلة التي ستواصل تثبيت دعائم الاستبداد وتوسيع الاختراق الصهيوني لبلادنا وتنفيذ برامج الرأسمالية المتوحشة وتوصيات المؤسسات المالية الإمبريالية على حساب مصالح الطبقة العاملة والشعب المغربي.

ورغم الجهود والإمكانات التي سخرها النظام للرفع من نسبة المشاركة إلا أن هذه النسبة، في تقديرنا، لم تتجاوز 20% إذا اعتمدت في حسابها على مجموع البالغين سن التصويت والمقدر بحوالي 27 مليون، وكذا عدد الأوراق الملغاة، وذلك بسبب المقاطعة الشعبية العارمة، مما ينزع الشرعية الشعبية عن الانتخابات المخزنية. وهو ما يجعل قراءة نتائج الانتخابات على ضوء المقاطعة الشعبية العارمة تتجاوز، بالضرورة، سؤال شرعية المؤسسات التمثيلية التي أفرزتها هذه الانتخابات إلى السؤال الأكبر حول شرعية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي التبعي السائد.

إن المقاطعة الشعبية العارمة للانتخابات هي في العمق تعبير سياسي عن الرفض الشعبي للديمقراطية المخزنية؛ ديمقراطية الأعيان والرأسماليين المفترسين التي لم يكن منها الشعب المغربي سوى الفقر والتهمة والمأساة الاجتماعية والتأخر الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك فهو لا يراهن عليها لتغيير أوضاعه وتحقيق الديمقراطية. فرهانه الأساسي هو الاعتماد على نفسه ومواصلة النضال من أجل الدفاع عن مكتسباته وانتزاع حقوقه. وهنا نستحضر موقف ساكنة آيت عبيد بإقليم أزيلال، ومسيرة ساكنة تآلفت يوم 24 شتنبر، ونضالات دواوير ومناطق بالريف والأطلس أثناء الحملة الانتخابية، باعتبارها تعبيراً عن استمرار المطالب الشعبية في الخدمات الأساسية والعدالة المجالية وفك

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه يوم الأحد 27 شتنبر 2026، وتدارس نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر، وحصيلة حملة المقاطعة، وما رافقها من تضيق وقمع، والدلالات السياسية لهذه المحطة والمهام التي تطرحها.

يسجل الحزب أن الانتخابات التشريعية تفتقد لأبسط شروط انتخابات ديمقراطية ونزيهة. لذلك قرر مقاطعتها مقاطعة واعية ونشيطة.

لقد جرت هذه الانتخابات في إطار دستور ممنوح غير ديمقراطي يكرس الحكم الفردي المطلق، وقوانين انتخابية غير ديمقراطية تجرم التشكيك في نزاهة الانتخابات، وتقطع انتخابي مخدوم ولوائح انتخابية مشكوك في نزاهتها، وفي ظل سياق سياسي واجتماعي يتسم بتصاعد القمع واستمرار الاعتقال السياسي والهجوم على الحريات العامة وحصر القوى المناضلة والتضييق عليها، وتوسع التطبيع والاختراق الصهيوني لبلادنا، وبتفاقم الغلاء والفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية والفوارق الطبقة والمجالية، والهجوم الرأسمالي المتوحش على المكتسبات الشعبية وخاصة الخدمات العمومية كالصحة والتعليم.

كما أنها جرت تحت إشراف وزارة الداخلية ذات التاريخ الطويل في هندسة الخرائط الانتخابية والتحكم في نتائجها. ولم تكن نتائج هذه الانتخابات مفاجئة للرأي العام. فالأجواء التي مرت فيها عرفت خروقات انتخابية كثيرة من حالات تزوير في عدة مناطق كطنجة وعدم تسليم محاضر التصويت واستعمال واسع للمال الانتخابي واستغلال فقر وحاجة فئات اجتماعية لتجيشها في الحملات الانتخابية والتصويت واستغلال الأطفال القاصرين في الحملات الانتخابية واستغلال الممتلكات العمومية لدعم بعض

حزب النهج الديمقراطي العمالي يطالب بأطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين

ويدين الممارسات التعسفية واللاإنسانية التي يتعرضون لها

مناهضة التطبيع بطنجة. يطالب بوقف سياسة القمع والانتقام السياسي وإلغاء جميع المتابعات والمحاكمات القضائية في حق مناضلات ومناضلي الشعب المغربي.

ينوه بجميع المبادرات النضالية من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والدفاع عنهم ودعم عائلاتهم، ويدعو إلى توحيدهم لبناء قوة سياسية حقوقية اجتماعية وأزنة قادرة على الضغط على النظام وإجباره على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف هجومه على الحريات العامة.

المكتب السياسي
27 شتنبر 2026

المعتقلين السياسيين الصحراويين وتلبية مطالبهم العادلة والمشروعة.

يطالب بكشف الحقيقة كاملة في ملف الشبان الثلاثة الذين تم اغتيالهم بإطلاق الرصاص بمدينة لقليعة بإقليم إنزكان آيت ملول: محمد الرحالي وعبد الصمد أبله وعبد الكريم الدرفيظي، ومحاسبة المسؤولين عن اغتيالهم وإنصاف عائلاتهم.

يجدد مطلبه المبدئي بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بدون قيد أو شرط.

يندد بحملات القمع والاعتقالات التي طالت مناضلي ومناضلات الحزب اثناء حملة مقاطعة الانتخابات المخزنية، ومناضلي ومناضلات الجبهة المغربية لدعم فلسطين و

عن الطعام منذ 23 شتنبر الجاري.

إن المكتب السياسي إذ يستحضر الذكرى الأولى لانطلاق حراك شباب «جيل زاد» المجيد، وما تعرض له هؤلاء الشباب من قمع واعتقالات وإطلاق الرصاص الذي ذهب ضحيته ثلاثة شبان، مازالت الحقيقة بشأن اغتيالهم لم يتم الكشف عنها بعد، وإن يعلن تضامنه بالمشروط مع كافة المعتقلين السياسيين ومع عائلاتهم، فإنه:

يدين بشدة ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون السياسيون من سوء المعاملة وحرمانهم من الشروط الدنيا التي تحفظ كرامتهم وإنسانياتهم وحقوقهم كمعتقلين سياسيين. يطالب بفتح حوار جدي ومسؤول مع

يتابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي بقلق بالغ الأوضاع المتردية التي يعاني منها المعتقلون السياسيون في السجون المخزنية، حيث يحرمون من الشروط الدنيا لحفظ كرامتهم الإنسانية وحماية صحتهم الجسدية والنفسية، من خلال سوء المعاملة ونقص التغذية والإهمال الطبي والحرمان من الشروط المناسبة لمتابعة الدراسة، الشيء الذي يدفع بالعديد منهم إلى خوض إضرابات متكررة عن الطعام للدفاع عن كرامتهم وتحسين معاملتهم وشروط إقامتهم في السجن، مثل إضرابات معتقلي حراك الريف وجيل زاد والمدونة سعيدة العلمي والمعتقلين السياسيين الصحراويين، الذين دخلوا في إضراب مفتوح

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تنظم أسبوعاً وطنياً احتجاجياً دعماً للمقاومة الفلسطينية بمناسبة ذكرى طوفان الأقصى

فعاليات احتجاجية وتعبوية وندوات إشعاعية تخلد هذه الذكرى، وتجدد دعم الشعب المغربي للمقاومة الفلسطينية ورفضه للاحتلال والتطبيع. وفي هذا الإطار، تعلن الجبهة عن تنظيم وقفة وطنية بمدينة الرباط يوم الأربعاء 7 أكتوبر 2026، أمام البرلمان، تليها للذكرى الثالثة لطوفان الأقصى، ودعماً للمقاومة الفلسطينية ورفضاً للاحتلال والتطبيع. وفي الختام، تؤكد السكرتارية الوطنية أن الحراك الشعبي المغربي المتواصل يجسد رسوخ الموقف الشعبي الرافض للتطبيع، والداعم للشعب الفلسطيني ومقاومته، وأن القضية الفلسطينية ستظل حاضرة في صدارة نضالات الشعب المغربي.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الثلاثاء 29 شتنبر 2026

المغربي الذي جدد حضوره في الشارع رفضاً للتطبيع وانتصاراً للقضية الفلسطينية. خامساً: تستنكر منع التوقيفات الاحتجاجية في المضيق وتطوان وطنجة، ومحاصرة الوقفة بمدينة أكادير، وما رافق ذلك من تضيق واعتقالات، وتجدد تأكيدها على الحق في الاحتجاج السلمي والتعبير عن المواقف المناهضة للتطبيع. سادساً: تذكر الرأي العام الوطني بموعد جلسة محاكمة 13 مناهضاً للتطبيع، يوم 5 أكتوبر 2026 بالرباط، وتجدد تضامنها معهم، ورفضها لكل أشكال التضيق على النشاط المناهض للتطبيع. سابعاً: تدعو جميع فروع الجبهة وعموم مناضليها ومناضلاتها إلى الانخراط الواسع في الأسبوع الوطني الاحتجاجي دعماً للمقاومة الفلسطينية، بمناسبة ذكرى طوفان الأقصى، أيام 7 و8 و9 و10 و11 أكتوبر 2026، وتنظيم

توسيع مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني، كما تدين ما ورد في تصريحات وزير الخارجية ناصر بوريطة بشأن دور المغرب ضمن قوات الاستقرار، وخاصة حديثه عن «محااربة التطرف»، وهو تصريح مغرض وخطير يستهدف المقاومة الفلسطينية. ثالثاً: تدين الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، وما يرافقها من اعتداءات تستهدف هوية المسجد ومكانته، وتحيي صمود الشعب الفلسطيني، وفي مقدمته أبناء غزة، في مواجهة العدوان والحصار، وتجدد دعمها للمقاومة الفلسطينية. رابعاً: تنوه بالتجاوب الواسع لفروع الجبهة مع دعوة السكرتارية الوطنية إلى الاحتجاج على رفع مستوى العلاقات المغربية مع الكيان الصهيوني إلى مستوى السفارات، حيث بلغ عدد التوقيفات المنظمة 17 وقفة، وتحيي الشعب

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، مساء الإثنين 28 شتنبر 2026، اجتماعاً عن بُعد، خصص لتدارس مستجدات القضية الفلسطينية، وتطورات العدوان الصهيوني، ومسار التطبيع المغربي، إلى جانب تقييم الحراك الشعبي المناهض للتطبيع. وبعد التداول في مختلف القضايا، فإن السكرتارية الوطنية: أولاً: تحتج وترفض بقاء الوفد المغربي أثناء الخطاب الذي ألقاه المجرم نتنياهو في الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في الوقت الذي انسحبت فيه وفود دولية، بلغ عددها 77 وفداً، احتجاجاً عليه. ثانياً: تستنكر اجتماع الدول الأعضاء في اتفاقيات أبراهام، ومن ضمنها المغرب، المنعقد في نيويورك يوم 24 شتنبر، في سياق مواصلة

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال خنيفرة: «حياة العمال ليست وقوداً لمراكمة الأرباح»

المستغلة والجهات العمومية المختصة بتحمل مسؤولياتها الكاملة في حماية حياة العمال وضمان شروط العمل الآمنة. إن الحق في الحياة والسلامة ليس امتيازاً، بل حق أساسي للطبقة العاملة، ولا يمكن أن تكون ثروات جبل عوام سبباً في موت من يستخرجونها. وفي هذه اللحظة الأليمة، يجدد حزب النهج الديمقراطي العمالي دعمه لنضالات عمال جبل عوام ومطالبهم المشروعة، ويدعو إلى توحيد العمل النقابي والعمالي في مواجهة الاستغلال والتغول الرأسمالي، باعتبار ذلك جزءاً من سيرورة بناء الحزب المنطلق للطبقة العاملة وعموم الكادحين. كل التضامن مع عمال جبل عوام وعائلات الضحايا. الرحمة للعمال الثلاثة، والقوة لمرابطاتهم وعائلاتهم. حياة العمال وكرامتهم فوق الأرباح من أجل شروط عمل تحفظ الحق في الحياة من أجل وحدة الطبقة العاملة وبناء حزبها المستقل

تلقى المكتب الجهوي خبر فاجعة وفاة ثلاثة عمال منجمين بمناجم جبل عوام بتغزى - مريرت، إثر الانفجار الذي وقع يوم 25 شتنبر 2026، وبهذا يقدم المكتب الجهوي خالص التعازي والمواساة لعائلات الضحايا ورفاقهم العمال ويعبر عن تضامنه الكامل معهم ومع عموم عمال المناجم. و يدين بأشد العبارات الاستهتار والظروف الإنسانية التي يشغل فيها عمال المناجم. إن هذه الفاجعة ليست مجرد حادث شغل عابر، خصوصاً وأن مخاطر العمل وشروط السلامة كانت موضوع مطالب واحتجاجات سابقة للعمال. إنها تكشف، من جديد، الثمن الباهظ للاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة، حين توضع الأرباح ومراكمة الثروة فوق حياة العمال وسلامتهم. فإين هي المراقبة؟ أين شروط الصحة والسلامة المهنية؟ أين التطبيق الفعلي لمقتضيات قانون الشغل؟ ومن يحاسب حين تتحول أماكن العمل إلى قضايات تهدد حياة العمال؟ إننا نطالب بفتح تحقيق جدي ومستقل ونزيه، وترتيب المسؤوليات القانونية كاملة، وعدم السماح بتحويل أرواح العمال إلى مجرد أرقام وتعويضات مالية. كما نطالب الشركة

المكتب الجهوي - جهة بني ملال خنيفرة
28 شتنبر 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي بخنيفرة يعزي عائلات العمال ضحايا فاجعة منجم جبل عوام ويندد بالاستهتار بسلامة العمال

إننا بحزب النهج الديمقراطي العمالي، وأمام وقوع هذه المأساة بعد كل الاحتجاجات والخطوات النضالية التي قام بها العمال، نعلن ما يلي: - تعازينا لكل عائلات العمال الثلاثة ضحايا الفاجعة ولكل عمال مناجم جبل عوام بتغزى - مريرت - تضامناً كاملاً مع عائلات العمال الثلاثة ومع رفاقهم في العمل، ونعبر عن دعمنا لمطالب العمال النقابية والمشروعة في توفير شروط السلامة والصحة المهنية، ونعتبر أن الحق في التنظيم النقابي والاحتجاج من أجل حماية العمال وحياتهم حق أساسي يجب احترامه، لا أن تتم مواجهته بالتجاهل أو التضيق. - إدانتنا الشديدة بكل استهتار بسلامة العمال، ونحمل رب العمل كامل المسؤولية عن توفير شروط العمل الآمنة واحترام مقتضيات الصحة والسلامة المهنية إلى جانب الجهات المختصة المكلفة بالمراقبة والتفتيش. - مطالبنا بفتح تحقيق جدي ومستقل ونزيه لتحديد جميع المسؤوليات، بما فيها مسؤولية أجهزة الأمان والتفتيش والجهات الإدارية المعنية، وترتيب الآثار القانونية المترتبة عن كل نقصير أو إخلال ثبت في حق أي طرف. - مطالبنا بالكشف للرأي العام عن نتائج التحقيق، وعدم السماح بتحويل الملف إلى مجرد تعويضات مادية لعائلات الضحايا وإغلاق القضية، لأن حياة العمال لا تختزل في مبلغ مالي، والمسؤولية لا تنتهي عند دفن الضحايا. - دعوتنا لتوحيد العمل النقابي بمناجم جبل عوام لمواجهة التغول الرأسمالي للشركات المستغلة للمناجم بالمنطقة والتي تتغذى بزرع التفرقة بين العمال. خنيفرة 26 شتنبر 2026

تلقينا بأسى وحزن شديدين أمس الجمعة 25 شتنبر 2026 بالكتابة المحلية للنهج الديمقراطي العمالي بخنيفرة، نبأ وفاة ثلاثة عمال بمناجم جبل عوام بتغزى - مريرت إثر انفجار لغم أودى بحياة عاملين في الحين ليلقد الثالث حياته في الطريق إلى المستشفى، في مأساة إنسانية واجتماعية تسميت اللثام من جديد عن الوجه الحقيقي لشروط العمل داخل المناجم، حيث توضع حياة العمال وسلامتهم في كفة، ومراكمة الأرباح والثروات في الكفة الأخرى في أشنع أنواع الاستغلال لليد العاملة. إن ما يزيد من فداحة هذه المأساة أن مخاطر العمل وانعدام شروط السلامة لم تكن مجهولة أو مفاجئة، حيث سبق للعمال، عبر مكاتبتهم النقابية، أن خاضوا احتجاجات واعتصامات للمطالبة بتوفير ظروف عمل آمنة واحترام شروط الصحة والسلامة المهنية، والتحذير من المخاطر التي تهدد حياتهم. غير أن هذه الخطوات النضالية لم تعرها الشركة أدنى اهتمام وظل هاجس مراكمة الأرباح فوق مصلحة وسلامة العمال الذين يظل نصيبهم لا يتجاوز أجوراً لا تعكس حجم ما يقدمونه من جهد إلى جانب الإرهاق والمخاطر والأمراض والإصابات ليصل الأمر إلى فقدان الحياة نفسها، ما يوضح بلاء أحد أعظم تناقضات النظام الرأسمالي: كلما تسارعت عملية استخراج الثروة ومراكمة رأس المال، ظلت المخاطر والأعباء تُلقي على عاتق العمال، الذين لا يملكون سوى قوة عملهم. إن وقوع الكارثة بعد كل الاحتجاجات يطرح مسؤولية واضحة على الشركة المستغلة، كما يطرح مسؤولية الجهات العمومية المكلفة بالمراقبة والتفتيش، والتي يفترض فيها ألا تكتفي بالمراقبة الشكلية، بل أن تضمن فعلياً احترام شروط السلامة وحماية حياة العمال.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بطنجة تندد بقمع الاحتجاج على التطبيع

عبر فرع شبيبة النهج الديمقراطي العمالي عن ادانته للقمع الذي تعرض له المشاركون في الوقفة التضامنية مع الشعب الفلسطيني والمناهضة للتطبيع بطنجة وبقرار فتح سفارة للكيان بالمغرب... وجاء في بيان لمكتب الفرع بطنجة: تلقى مكتب فرع طنجة لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي باستنكار شديد نبأ التدخل القمعي الذي استهدف الوقفة التضامنية مع الشعب الفلسطيني والرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مساء يوم الأحد 27 شتنبر 2026 بساحة فارو - سور معكازين بطنجة، والتي دعت إليها السكرتارية المحلية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، حيث أقدمت الأجهزة القمعية على تفريق الوقفة وتوقيف عدد من المناضلين/ات والمواطنين/ات، من بينهم أعضاء بالسكرتارية المحلية للجبهة، إلى جانب عدد من المشاركين/ات. وبإتي هذا القمع في سياق يتسم بتصاعد التضيق على الحريات العامة، واستمرار استهداف النشاط والمدونين وكتاب الرأي والزج بهم في السجون، في محاولة لتكميم الأصوات المناضلة والتراجع عن هامش حرية التعبير والاحتجاج الذي أنتزعته نضالات الشعب المغربي، كما يأتي في سياق استمرار التضيق على القوى الرافضة للتطبيع والداعمة للشعب الفلسطيني، وعلى الدينامية النضالية لمناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي العمالي وشبيبته في مختلف الأوجه الجماهيرية. وبعد وقوفنا في مكتب فرع طنجة لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي على هذا القمع، وبعد تسجيل الإفراج عن كافة الموقوفين/ات، فإننا: - ندين بشدة التدخل القمعي الذي استهدف الوقفة التضامنية مع الشعب الفلسطيني، ونعتبر توقيف المشاركين/ات فيها تضيقاً على الحق في الاحتجاج والتعبير ومصادرة للحق في النضال الجماهيري. - نعتبر هذا القمع استمراراً لسياسة التضيق على المناضلين/ات والقوى الديمقراطية والتقدمية، ومحاولة لثني الأصوات الرافضة للتطبيع والمساندة للشعب الفلسطيني عن مواصلة نضالها.

- ندين كل أشكال القمع والتضيق التي تعرض لها مناضلو ومناضلات شبيبة النهج الديمقراطي العمالي في عدد من المدن خلال الحملة النضالية لمقاطعة الانتخابات الأخيرة، أثناء تجسيدهم للموقف الحزبي الداعي إلى المقاطعة. - نطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذا القمع ووضع حد لمثل هذه الممارسات، والكف عن استهداف المناضلين/ات والقوى المناضلة بسبب مواقفها السياسية وانخراطها في النضالات الجماهيرية. - نجدد تضامناً مع كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ونطالب بإطلاق سراحهم ووقف المتابعات والمحاكمات ذات الخلفية السياسية، وفي مقدمتهم معتقلو جبل زد. - نجدد رفضنا المبدئي لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونرفض بشكل قاطع إقامة سفارة أو أي شكل من أشكال التمثيل الدبلوماسي له ببلادنا، ودعوا إلى مواصلة النضال من أجل إسقاط التطبيع. - نعبر عن تضامنا الغائب مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والكرامة وتقرير المصير، ونحيي كافة المبادرات والنضالات الشعبية المناهضة للتطبيع والداعمة للقضية الفلسطينية. - ندعو كافة القوى الشبابية الديمقراطية والتقدمية والحية إلى رص الصفوف وتوحيد المبادرات النضالية، وتكتيف النضال الوحدوي من أجل مواجهة سياسة القمع والتضيق، والدفاع عن الحريات والمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومواصلة النضال من أجل إسقاط التطبيع والانتصار للقضية الفلسطينية. إن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بطنجة، وهي تدين هذا التدخل القمعي، تؤكد استمرارها في الانخراط في مختلف المفاصل والنضالات الجماهيرية، دفاعاً عن الحريات والحقوق، ومناهضة لكل أشكال القمع والتطبيع، وانتصاراً للقضية الفلسطينية. عاشت نضالات الشعب المغربي! عاشت نضالات الشعب الفلسطيني! يسقط التطبيع! الحرية لكافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي!

عن مكتب فرع طنجة
شبيبة النهج الديمقراطي العمالي
طنجة في 27 شتنبر 2026

النهج الديمقراطي العمالي والطبقة العاملة:

من سؤال المرجعية إلى سؤال بناء القوة الطبقية (مساهمة في النقاش حول الحزب وأزمة اليسار المغربي)

بقلم محمد علي، (بتصريف)

بصد النقاش حول النهج الديمقراطي العمالي، مرجعيته النظرية والسياسية، وطبيعة الحزب الذي يسعى إلى بنائه، وعلاقته بالطبقة العاملة وعموم الكادحين، وحول موقعه داخل المشهد اليساري المغربي وأهمية هذا النقاش في طرح سؤال بناء حزب الطبقة العاملة وتحول التناقضات الاجتماعية القائمة إلى وعي وتنظيم الفعل السياسي الجماهيري، فالقول بأن النهج الديمقراطي العمالي حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين إعلان سياسي مهم، لكن الأهم هو كيف يمكن أن يصبح هذا الانتماء الطبقي واقعا اجتماعيا وتنظيميا وسياسيا؟

المطلوبة بين النظرية والممارسة.

■ من أين يستمد النهج الديمقراطي العمالي هويته؟

■ هل لدينا طبقة عاملة في المغرب؟

طبعاً لدينا طبقة عاملة، لكن السؤال الأكثر دقة هو: ما طبيعة الطبقة العاملة المغربية اليوم؟ فالطبقة العاملة لم تعد محصورة في الصورة التقليدية للعامل الصناعي داخل المصنع. لدينا عمال الصناعة، والبناء، والنقل، والموانئ، والمناجم، والفلاحة، والخدمات، واللوجستيك، والتجارة، والاتصالات، والسياحة، وعمال مؤقتون، وعمال بدون حماية اجتماعية، وعمال في الاقتصاد غير المهيكل، وشباب يعيشون البطالة أو العمل الهش. وهذا التحول يفرض على اليسار إعادة دراسة الطبقة العاملة نفسها. فإذا ظل الحزب يتعامل مع الطبقة العاملة كما كانت قبل عقود، فسوف يجد نفسه يتحدث عن طبقة لم تعد موجودة بالشكل نفسه. المطلوب إذن ليس البحث عن عامل مطابق للتصور القديم، وإنما دراسة التشكيلة الاجتماعية الجديدة للطبقة العاملة والكادحين.

■ هل لدينا وعي طبقي؟

هنا ينبغي التمييز بين وجود الاستغلال ووجود الوعي الطبقي. يمكن أن يعيش العامل الاستغلال يوميا دون أن يفسر وضعه تفسيراً طبقياً. فالانتقال من العامل الفرد إلى الطبقة كقوة سياسية لا يحدث تلقائياً. إنه يحتاج إلى النقابة، والتنظيم، والنضال، والتجربة الجماعية، والثقافة، والممارسة السياسية. هنا تأتي أهمية السؤال حول النقابات العمالية في المغرب. فالنقابة ليست أداة للدفاع عن الأجر فقط، بل مدرسة لتعلم التضامن والتنظيم والصراع واكتشاف القوة الجماعية. لكن ضعف التنظيم النقابي، والتشتت، والبيروقراطية، واتساع العمل غير المهيكل والهش، كلها عوامل تجعل بناء الوعي الطبقي أكثر تعقيداً.

■ أزمة اليسار المغربي

لماذا لا يتمتع اليسار المغربي بالتأثير الجماهيري الذي يفترض أن تمنحه له الأزمات الاجتماعية المتعددة؟ إن تفسير المشكلة له علاقة بعوامل موضوعية وذاتية. من جهة، هناك ميزان قوى غير ملائم، وقوة الدولة، وقوة الرأسمال، وشبكات الزبونية، وضعف التنظيم الاجتماعي، واتساع الفردانية، وتغير بنية الطبقة العاملة. ومن جهة أخرى، هناك عوامل مرتبطة باليسار نفسه: التشتت، والانقسامات، وضعف التجذر في أماكن العمل والأحياء الشعبية، وأحياناً الانشغال بالصراعات الداخلية والنظرية على حساب بناء القوة الاجتماعية.

يجب أن نتحلى بالشجاعة لنطرح السؤال: هل ضعف اليسار ناتج فقط عن قوة خصومه، أم أيضاً عن عجزه عن بناء الأدوات التنظيمية والسياسية التي يحتاجها الصراع الطبقي؟ إن تحميل المشكلة للمخزن صحيح في جزء منه، لكنه لا يكفي كتفسير ماركسي.

■ هل الشعب المغربي محافظ؟

المجتمع المغربي هويته غنية بتعددتها العربي والأمازيغي والإسلامي والثقافي والاجتماعي. والمحافظة الثقافية لا تعني بالضرورة المحافظة الطبقية. فالعامل المحافظ يكون في الوقت نفسه مستعداً للنضال من أجل أجره وكرامته وحقوقه. ولهذا فإن مهمة اليسار ليست الدخول في مواجهة ثقافية مع المجتمع، ولا مطالبة الجماهير بالتخلي عن هويتها. المطلوب هو فهم المجتمع كما هو، والتفاعل مع تناقضاته، وبناء خطاب تحرري قادر على الجمع بين العدالة الاجتماعية والكرامة والديمقراطية والتحرر الوطني والأفق الاشتراكي.

■ ماذا يعني شعار «حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين»؟

شعار النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره الخامس: «إلى الأمام من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كضرورة للتحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية»، يطرح قضية مركزية. والحزب المستقل للطبقة العاملة ينبغي أن يكون أكثر ارتباطاً بالمجتمع وأكثر قدرة على التعبير عن مصالحه. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يستطيع الحزب أن يكون إطاراً يجتمع بداخله العامل والمثقف التقدمي والمناضل النقابي والطالب والمرأة والشباب والفاعل الاجتماعي، كل واحد منهم انطلاقاً من موقعه الاجتماعي، في مشروع تحرري مشترك؟ إذا كان الجواب نعم، فالحزب سينتقل إلى قوة تاريخية، أما إذا تحول إلى تنظيم مغلق فستظل المسافة قائمة بينه والجماهير.

■ ماذا عن المثقفين والمناضلين والتنظيمات الماركسية؟

هل لدينا مثقفون قادرين على الاجتهاد في الفكر الماركسي المعاصر؟ هل لدينا مناضلون ماركسيون وشيوعيون؟ هل لدينا تنظيمات وتيارات مختلفة يمكن أن تساهم في مشروع تحرري مشترك؟ هذه الطاقات موجودة، ولكنها مشتتة ومحدودة التأثير. وهنا يمكن للنهج الديمقراطي العمالي أن يلعب دوراً مهماً، باعتباره إطاراً سياسياً يمكن أن يساهم في تجميع هذه الطاقات وفتح نقاش ديمقراطي بينها وبناء أرضيات للعمل المشترك. فالاختلاف بين الماركسيين ليس بالضرورة مشكلة، المشكلة هي أن يتحول الاختلاف إلى عجز دائم عن العمل المشترك.

■ ما الذي يمكن أن يكون نقطة قوة النهج الديمقراطي العمالي؟

من بين نقاط القوة التي يمكن البناء عليها: امتلاكه لرصيد تاريخي مرتبط بالحركة الماركسية اللينينية المغربية، الموقف المناهض للرأسمالية والإمبريالية، التثبث بالمشروع الاشتراكي، الدفاع عن الاستقلال السياسي للطبقة العاملة، السعي لبناء حزب للطبقة العاملة وعموم الكادحين، وامتلاك تجربة نضالية وسياسية طويلة. لكن هذا الرصيد، رغم أهميته، لا يكفي. فالتاريخ يمنح الشرعية، لكن لا يمنح التأثير الجماهيري، لذلك يجب أن يتحول السؤال

من كيفية الحفاظ على الإرث النضالي إلى كيفية تطويره ليقدم الصراع الطبقي حاضراً؟

■ النهج الديمقراطي العمالي وأزمة اليسار

إحدى المهام التاريخية للنهج الديمقراطي العمالي هي المساهمة في تجاوز حالة التشتت التي يعيشها اليسار المغربي. هذه المساهمة لا تعني بالضرورة إلغاء الاختلافات أو دمج التنظيمات قسراً. بل تستهدف للبحث عن وحدة في النضال، وحدة في الدفاع عن الطبقة العاملة والكادحين وعن الديمقراطية والتحرر الوطني والعدالة الاجتماعية. ويمكن للحزب أن يساعد على بناء الوحدة بين الماركسيين، والشيوعيين، والمناضلين النقابيين، والمثقفين التقدميين، والحركات الاجتماعية، والشباب، والنساء، وكل القوى التي ترى في الرأسمالية والتبعية والاستبداد عوائق أمام تحرر المجتمع. إن هذه الوحدة ستبنى في المصنع، والحي، والجامعة، والنقابة، والحركة الاجتماعية، أثناء مواجهة الغلاء والبطالة والتهميش، وفي كل معركة اجتماعية حقيقية.

■ من سؤال «من يملك الحقيقة؟» إلى سؤال «من يبني القوة؟»

هذا هو السؤال الذي يجب أن يحكم النقاش كله، فالسؤال هو: من يستطيع أن يساعد الطبقة العاملة على اكتشاف قوتها وتنظيمها وتحولها إلى قوة سياسية؟ فالطبقة العاملة تحتاج إلى حزب يساعدها على أن تصبح فاعلاً سياسياً وتاريخياً، وهنا يكمن المعنى الحقيقي لعبارة «حزب الطبقة العاملة».

■ خاتمة: نحو ماركسية مغربية حية

إن الأزمة التي يواجهها اليسار المغربي ليست أزمة الماركسية بل أزمة العلاقة بين الماركسية والواقع. فإذا بقيت الماركسية مجرد أدبيات، ستتحول إلى معرفة محدودة التأثير. أما إذا تحولت إلى منهج لتحليل الرأسمالية المغربية، وفهم الطبقة العاملة، وتنظيم النضالات الاجتماعية، وتكوين المناضلين والمثقفين، وربط المطالب اليومية بالأفق السياسي، فإنها يمكن أن تستعيد قدرتها على التأثير. لهذا فإن السؤال أمام النهج الديمقراطي العمالي هو: كيف نجعل الطبقة العاملة تكتشف أن الحزب هو أداتها للدفاع عن مصالحها والتحرر من الاستغلال؟ هذا يتطلب تحويل الحزب من حامل للمرجعية الماركسية-اللينينية إلى أداة حية للصراع الطبقي. فقوة النهج الديمقراطي العمالي لن تقاس فقط بعدد مناضليه، ولا بمدى صلابته مرجعيته، وإنما بقدرته على أن يكون جزءاً عضواً من حياة الطبقة العاملة والكادحين. فالمعيار النهائي للحزب العمالي هو الممارسة، أي مساهمته في تحويل الطبقة المستغلة من جماعات متفرقة تعاني الاستغلال إلى قوة اجتماعية واعية ومنظمة قادرة على تغيير ميزان القوى؟ هذا ما يجب أن ينصب حوله النقاش، هذا هو جوهر السؤال حول مستقبل اليسار المغربي.

الوثيقة المرجعية للنهج الديمقراطي توضح أن النهج شكل من أشكال الاستمرارية السياسية والفكرية للحركة الماركسية اللينينية المغربية، خاصة منظمة إلى الأمام. هذه الاستمرارية تعني التمسك بالقيم والمبادئ التي بلورتها الحركة الماركسية اللينينية المغربية عبر عقود من النضال والصمود في مواجهة نظام استبدادي مدعوم من القوى الإمبريالية. غير أن المغرب الذي نعش فيه اليوم ليس هو المغرب الحركة الماركسية اللينينية في الستينيات والسبعينيات. فالرأسمالية المغربية تطورت، وبنية الطبقة العاملة تغيرت، والعمل غير المهيكل اتسع، والبطالة والهشاشة أصبحت جزءاً من حياة قطاعات واسعة من الشباب، كما تغيرت علاقة الدولة بالمجتمع، وتغيرت وسائل التواصل والتأثير السياسي والثقافي. لذلك فإن الوفاء للتراث الماركسي لا يعني تكرار أجوبته، بل يعني الاستمرار في طرح الأسئلة الثورية على واقع جديد.

■ الاشتراكية بين المرجعية النظرية والواقع المغربي

جاء مشروع النهج الديمقراطي في سياق أزمة عميقة للحركة الاشتراكية العالمية، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وتراقق ذلك مع صعود الخطاب الليبرالي والإعلان عن «نهاية التاريخ». وفي هذه الظروف كان التثبث بالنضال ضد الرأسمالية وبالمشروع الاشتراكي موقفاً فكرياً وسياسياً مهماً.

لكن السؤال اليوم لا ينبغي أن يكون هل ما زلنا اشتراكيين؟ أو هل ما زلنا ماركسيين؟ فالسؤال الأكثر أهمية هو: أي ماركسية يحتاجها المغرب؟ وأي اشتراكية يجب بناؤها؟ فالطبقة العاملة لا تعتق نظرية لأنها جميلة، وإنما لأنها تجد فيها أداة لفهم واقعها والإجابة عن مشكلاتها والدفاع عن مصالحها وفتح أفق أمامها. ولهذا فإن الماركسية مهمة كانت صلابتها النظرية، ستبقى عاجزة عن التحول إلى قوة جماهيرية مادامت لا تنطلق من الواقع الملموس، وتدرس شروط العمل والأجر والبطالة والهشاشة والاستغلال والتمييز والحرمان من الخدمات، وترتبط هذه القضايا بعلاقات الإنتاج وبالبنية الطبقية للمجتمع، وبذا فقط ستتحول إلى أداة للوعي والتنظيم.

■ هل المرجعية هي المشكلة؟

من خلال المتداول في الفضاء الرقمي، يبدو أن الصراع بين قوى اليسار تحول في جزء منه إلى صراع حول المرجعيات: من هو الأكثر ماركسية؟ من هو الأكثر لينينية؟ من يملك القراءة الصحيحة لماركس؟ ومن يمثل الاستمرارية الحقيقية؟ هذا النوع من النقاش له أهميته النظرية، لكنه يصبح عقيماً عندما ينفصل عن الواقع. إن السؤال الأهم ليس هو كيف نفهم المغرب اليوم بواسطة المنهج الماركسي؟ وليس ماذا قال لينين عن الحزب؟ وإنما الشكل التنظيمي الذي تحتاجه الطبقة العاملة المغربية اليوم؟ هذه هي العلاقة الجدلية

انتقادات اليمين وانتقادات اليسار

بقلم ف. ستيشف (بتصرف)

هذا مقال للباحثين الروسي «ف. ستيشف» نعيد نشر مضامينه الأساسية هنا بتصرف، نظرا لعدم امكانية نشره كاملا لضيق المساحة المتاحة.

يبدأ المقال بالتذكير بفكرة مستقاة من مؤلف لسالتين حول «أسس اللينينية»، تقول ايان أمير أفغانستان كان أكثر ثورية من الاشتراكيين البريطانيين، لأن المعارضة البريطانية لم تفعل غير التظاهر بدعم الأفكار التقدمية بينما هي في واقع الأمر تؤيد الإمبريالية، أما الأمير فهو كان يحارب الغزاة وبذلك فهو يضعف الإمبريالية.

عالم اليوم يزخر بأمثلة كثيرة توضح فكرة ستالين هذه، النموذج يمكن أن يجسده الشخص الذي لا يتوانى عن محارب الإمبريالية رغم محدودية إمكانياته وفي نفس الوقت يتعرض للهجوم من طرف «اللامعين» من الناس الذين هم منخرطون بشكل أو بآخر في التعاون مع المؤسسات الإمبريالية. هنالك أيضا يساريون، إذا جاز تسميتهم هكذا، الذين يغمرهم فرح كبير كلما سمعوا بالقصف الأمريكي/الصهيوني على إيران فيبرون غبطنهم تلك بما يحظى به رجال الدين من نفوذ بذلك البلد. من الشائع كذلك أن ينتقد اليسار روسيا من نفس المنظور. وللتذكير فقد استعمل البلاشفة مصطلح «اليساريين» لوصف مجموعة من المنحرفين كانوا يخفون خلف العبارات الرنانة والخطب الثورية دعمهم للإمبريالية ولذلك أصر البلاشفة على فضحهم لأنهم ليسوا بماركسيين بل متكرين في هيئة اليسار. في نظر بعض من هذا اليسار الراديكالي فالحرب بين روسيا وأوكرانيا هي صراع بين دولتين بورجوازيتين، بل يضيف أن أوكرانيا على حق لأنها هي من وقع عليها الهجوم. فما الذي يخفيه هذا اليسار عن الناس وهم يدلون بتلك التصريحات؟ إنهم يخفون حقيقة أن أوكرانيا تحظى بدعم قطب امبريالي، بأن أوكرانيا أصبحت دولة فاشية وأنها بعد 2014 تحولت الى أداة في ايدي أطراف تقودها الدوائر الرجعية في الرأس مال الغربي، وهي دوائر تنهج سياسة نهب وتخريب في كل انحاء العالم. لهذا فما يحدث اليوم ليس حربا بين روسيا وأوكرانيا، بل صراع من اجل بقاء روسيا البرجوازية في مواجهة التطلعات الإمبريالية النهبية لمجموعة من أكثر البلدان تطورا ونهبا. لذلك فمهما كانت روسيا رجعية فأنها تجد نفسها في موقف دفاعي في هذا الصدام، فهي تكافح من اجل حقها في التنمية المستقلة، ومن اجل حقها في ألا تكون هدفا للنهب المكشوف.

إن اليسار الحقيقي يجب أن يدعم كل نضال ضد الإمبريالية والفاشية. ولذلك فإن النضال الحالي لإيران وروسيا وكذلك فلسطين وكوبا واليمن وغيرها ضد الهجمات المباشرة وغير المباشرة من جانب الولايات المتحدة وأتباعها النهابين يتطلب الدعم الأكثر نشاطا.

وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن روسيا أو إيران أو أي بلد آخر فوق النقد، ولا يعني أن الشيوعيين و«اليسار اليميني» يجب أن يغضوا الطرف عن جميع مظاهر الرجعية والبرجوازية في هذه البلدان التي أتاحت لها فرصة تاريخية للنضال ضد الإمبريالية وشكلها المتطرف، أي الفاشية.

إن الأساس في هذا السياق هو التمييز بين نقد من اليمين ونقد من اليسار. فالذين ينتقدون من اليمين يؤيدون أنصارا آخرين لليمين في هجماتهم على بلد معين. أما الذين ينتقدون من اليسار، فإنهم يدافعون أيديولوجيا عن هذا البلد ضد الهجمات الإمبريالية اليمينية المتطرفة، وفي الوقت نفسه يهاجمون يمينيته الداخلية واتجاهاته الرجعية، ومظاهر الأيديولوجيا البرجوازية فيه، وكل ما يعيق نضاله المتناسك ضد الإمبريالية وتقدمه نحو الاشتراكية.

كيف سيتم ذلك عمليا؟ إذا قلنا إن روسيا هاجمت أوكرانيا المسكينة، ونسبنا أحداث 2 مايو 2014 في أوديسا، وقصف دونباس، وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها الباندريون، وابتهجنا برؤية صواريخ النانو تسقط على موسكو ومدن روسية أخرى، فإن ذلك يعني انتقاد روسيا من اليمين، ومن مواقع إمبريالية وفاشية. أما القول إن روسيا وأوكرانيا متطابقتان مثل قطرتي ماء، وإن حربهما مجرد «صدام بين بورجوازيين»، فهو شكل من أشكال النقد اليميني، ومحاولة لإخفاء حقيقة أن أوكرانيا تحظى بدعم عصابة من المفترسين الإمبرياليين على نطاق عالمي. وقد يتزين المدافعون عن هذه الفكرة حتى بلباس شيوعي، لكنهم كانوا ولا يزالون متواطئين مع الإمبريالية، إذ يحولون المسؤولية بعيدا عن أكبر ناهبي العالم.

أما الممارسة التي ترفض كل نقد موضوعي من خلال القول إن روسيا (بوجه عام أو باستثناءات قليلة) بلد رائع، وإن حكومتها تدعم بالكامل مصالح الشعب، وإن بنيتها الداخلية تقترب من الكمال، وإن الشيء الوحيد الذي ينبغي فعله هو سحق أعداء روسيا، فهذه هي مواقف اليمين البرجوازي الروسي الذي يرى الحرب الحالية مجرد مواجهة تنافسية مع الغرب، وصراعا على الأسواق. لهذا فاليمين الروسي لا يجد نفسه مضطرا لمحاربة الإمبريالية إلا لأنها تهاجم روسيا بقوة، فهذا اليمين يدعم بشكل كامل الرأسمالية الروسية ونهب العمال الروس من جانب رأسماليهم. فحلم العديد من المؤيدين لبوتين هو تنفيذ سياساتهم الإمبريالية، سواء بشكل مستقل أو في تحالف مع

الولايات المتحدة والناو، بل إن بعضهم يأسف لأن الأمريكيين والأوروبيين لم يقبلوا روسيا في إطار عصابة اللصوص التي كونوها، مفضلين بدلا من ذلك ابتلاعها.

هناك نقد مخالف جذريا للسابق، نقد ماركسي ينطلق من موقف اشتراكي لمواجهة الرأسمالية الروسية والنظام البرجوازي الذي تشكل فيها، كما يعتبر هجمات الولايات المتحدة وحلفائها، الذين يحرضون أوكرانيا البانديرية ضد روسيا عدوانا امبرياليا. وبعبارة أخرى، فالشيوعيون ينتقدون النظام اليميني في الاتحاد الروسي من موقع اشتراكي يساري، لكنهم في الوقت نفسه يدافعون أيديولوجيا عن روسيا الحالية في مواجهة هجمات إمبرياليين أكثر يمينية منها. وبالمثل، يمكن انتقاد النظام البرجوازي والديني في إيران، مع تقديم الدعم الكامل في الوقت نفسه لنضالها ضد العدوان الأمريكي والإسرائيلي.

بنفس المنطق المعروف باسم «النقد من اليسار»، اقترح ستالين من نظام الأمير الأفغاني الذي كان يحارب الإمبريالية البريطانية. هذا النهج، هو عالمي بين الشيوعيين اليوم.

فلابد من الرقض دون تأخير لجميع أنصار اليمين الذين تسللوا إلى صفوف اليسار، وكذلك جميع الدوغمائيين الذين يرفعون، في غير محله، شعارات واقتباسات مناهضة للحرب في وقت تصل فيه الصواريخ الغربية إلى جبال الأورال، وفي وقت يعلن فيه كبار المسؤوليين السياسيين الغربيين صراحة أن روسيا يجب أن تفكك وتدمر. وبالعودة إلى مسألة أفضل طريقة لانتقاد روسيا الرأسمالية الحديثة من اليسار، يمكننا أن نكرر مرة أخرى: إن اليمين الروسي الحاكم لا يجد نفسه مضطرا إلى محاربة الإمبريالية إلا لأن هذه الأخيرة ترتكب عدوانا واضحا ضد روسيا عبر أوكرانيا. ويمكن تفسير قتال القيادة الروسية، حتى عندما تقا، بأنها طريقة شديدة التناقض وأنها تتسم بعدم المنهجية والفوضوية. فكيف يتجلى هذا الافتقار إلى الاتساق؟

لقد ظهر عدم الاتساق في أوجه عديدة من السياسة الروسية منذ بداية هذه الحرب التي أعدت بشكل سيئ. إذ لماذا لم تخزن الكميات الكافية من الأسلحة والمعدات؟ ولماذا تقدم الجيش نحو كييف، ثم توقف وتراجع في النهاية؟ ثم كيف أمكن السماح لنظام زيلينسكي بتصنيع الأسلحة حتى أثناء النزاع؟ لماذا لم يتم عزل الموانئ البحرية فوراً؟

لماذا شنت العديد من الهجمات غير الفعالة بدلا من تدمير المنشآت العسكرية والاستراتيجية لأوكرانيا البانديرية فوراً وبشكل منهجي؟ والسؤال الذي يجب طرحه هو لماذا تتسامح روسيا مع مثل هذا الافتقار إلى الاتساق؟

السبب هو أن روسيا بلد رأسمالي، أي بلد لا يخدم فيه الاقتصاد أمن ورفاهية مجموع السكان، بل يهدف لإثراء حفنة من رجال الأعمال والمسؤولين. ويحلم الأوليغارشيون ورجال الأعمال في روسيا لإعادة إبرام الاتفاقات التجارية وتقاسم الأرباح مع الغرب، ويصبح كل نجاح عسكري للجيش الروسي عنصرا في التفاوض، ويتم التضحية بمصالح شعوب روسيا التي تسعى إلى التحرر سريعا من بانديرا والنفوذ الغربي. في الوقت نفسه، تزود روسيا الغرب بالوقود الذي يتم نقله بعد ذلك إلى الجيش الأوكراني. في نهاية المطاف، يستمر شد الحبل لسنوات طويلة مع العديد من الخسائر غير الضرورية.

في روسيا الحديثة، من المعتاد تكريم انتصار الشعب السوفيتي في الحروب الوطنية العظمى. وتنتج أفلام حول هذا الموضوع، وتنظم عروض عسكرية وفعاليات أخرى. وليس من الصعب ملاحظة الأساليب التي استخدمتها الحكومة السوفيتية لحل مشكلة بقائها هي نفسها وهزيمة مجموعة من الدول الفاشية. وما يلتفت الانتباه هو النهج المنهجي (الإنتاج، والإجلاء، والإمداد، وتنظيم خدمات المؤخرة، والسياسة الخارجية، وما إلى ذلك). وقد تطور هذا النهج في الاتحاد السوفيتي، ليس من دون صعوبات، ولكن بالمثابرة، مع التركيز الواضح على النتائج.

لقد تمكنت الاشتراكية من أن تكون منهجية ومتسقة لأنها لا تعوقها المصالح التجارية لعدد كبير من الفاعلين الخاصين الذين يحلمون بالحصول على نصيب من الكعكة المشتركة، مثل تحقيق الثراء من خلال الإمدادات واختلاس الأموال، كما تملك القدرة على إطلاق العنان لإمكانات الشعب بأكمله، وتعبئة جميع القوى المتاحة لحل المشكلات، وإعادة توزيع الموارد من أجل معالجة القضايا الأساسية. أما الرأسمالية، فعلى العكس، فهي مضطرة إلى مراعاة مصالح الموردين والمقاولين من الباطن وغيرهم من الأطراف الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح. ففي الاقتصاد الرأسمالي، يعمل ملايين الأشخاص ليس من أجل تحقيق النصر، بل من أجل ضمان المنافسة بين أطراف السوق. ولهذا يقاتل بعضهم من أجل النصر، بينما ينشغل الآخرون بتراكم الأرباح.

ما يمكن استخلاصها مما تقدم هو أن تطورات العملية العسكرية الخاصة تطرح بشكل قاطع مسألة عدم فعالية الرأسمالية الوطنية في مواجهة عدو قوي مثل الإمبريالية العالمية، فلكي تواجه الشعوب تحديات عصرا المتجددة باستمرار على نحو صحيح، ولكي تعمل باكبر قدر ممكن من الفعالية وبما يخدم مصالح العمال، فإنها تحتاج إلى نظام مختلف: إلى الاشتراكية.

استفحال أزمة التعليم بالمغرب الأسباب ومدخل التجاوز

ج. حسن

أظهر تقييم PISA الأخير استمرار تدهور التعليم بالمغرب رغم كل الخطابات والشعارات حول جعل قضية التعليم القضية الوطنية الأولى بعد ملف الصحراء غير أن النتائج في كل التقييمات الدولية تكذب الشعارات الزائفة للدولة والحكومات المتعاقبة رغم الإمكانيات المهمة التي ترصد لما يسمونه إصلاح في غياب الربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة. فما هي الأسباب الحقيقية وراء استفحال الأزمة في هذا القطاع الأساسي لتقدم أي بلد؟ وهل هناك من آفاق مشجعة في المستقبل القريب؟

إن الوقوف عند أسباب استفحال أزمة التعليم بالمغرب لا يستقيم دون الوقوف وتحليل طبيعة النظام السياسي القائم بالبلاد فالنظام القائم، كنظام مخزني استبدادي مبني على الربيع ومرتبطة بشكل عضوي ومن موقع التابع للإمبريالية والصهيونية لا يمكن أن يبني نظاما تعليميا متطورا وذي جودة، موحد ومجاني لكون التعليم هو أحد الأجهزة الأساسية لإعادة إنتاج نفس التركيبة الطبقية في المجتمع.

إن النظام المخزني القائم والطبقات الملتفة حوله، تمكنت من الاستيلاء على كافة مقدرات الشعب المغربي من أراضي فلاحية صالحة للزراعة، ومن خيرات البحر والمعادن والمياه ومختلف المؤسسات الاستراتيجية التي تم خوصصتها، إضافة إلى البنوك والتأمينات... إلخ، كما تمكنت من تمرير قوانين رجعية وتراجعية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية لخلق الحريات وخلق شروط أفضل لها من أجل مزيد من السيطرة. فبعد أن كانت الدولة في بداية الاستقلال الشكلي في حاجة إلى أطر لتغطية الخصائص الكبيرة الذي كانت تعرفه البلاد، كان التعليم بالمغرب رغم مختلف عيوبه، يشكل منفذاً ووسيلة للتقدم الاجتماعي، بل كان يسمح بتكوين أطر أكاديمية ذات مستوى عال. إضافة إلى امتلاكها وعيا سياسيا رفيعا جعلها قادرة على فهم طبيعة الصراع الدائر بالبلاد ومجمل الاختلالات بالبلاد وتصور كيفية تجاوزها، فالثانويات والجامعات كانت مشتتة لأطر السياسية وللنخبة

وذلك بسبب انغراس اليسار وحركيته في القطاع وكذلك توازن القوى بين النظام القائم والقوى المعارضة بمختلف توجهاتها على رأسها اليسار غير أن النظام تمكن من ربح عدة معارك وحسم الصراع بشكل كبير لصالحه، نتيجة تمخزن عديد من القوى التي كانت محسوبة على اليسار الاصلاحى وعدم قدرة اليسار الجذري على الوحدة أو على الأقل تشكيل قطب برنامجي لنقاط التقاطع وترك نقط الاختلاف للنقاش الرفاعي، هذه الوضعية التي لازالت قائمة إلى حد الآن للأسف، سهلت هذه الكتلة الطبقية المسيطرة الهجوم على اليسار في مواقع تواجداته وخاصة قطاع التعليم، والجامعة المغربية خاصة ذات الاستقطاب المفتوح، فتم إضعاف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ولم يعد قادرا إلى حدود الساعة على مواجهة المخططات الطبقية للنظام في قطاع التعليم، بدءا بالميثاق الطبقي للتربية والتعليم الذي تم تمريره في أكتوبر 1999 بهدف حسب الكتلة الطبقية السائدة، إصلاح المنظومة التربوية ومعالجة أزمته التي ستتفاقم للأسف سنة بعد أخرى والذي كان الأرضية التي ستبنى عليها باقي المخططات اللاشعبية بدءا بالترويض على خوصصة القطاع تحت مسميات أداء بعض الرسوم وضرب مبدأ التوحيد ولغة / لغات التدريس وتقديم مختلف الامتيازات الضريبية للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في التعليم الخصوصي من الأولي حتى العالي، وبعد أن فشل أو تم إفشال أهداف الميثاق، تم إنزال ما يسمى المخطط الاستعجالي بين سنتي 2009 و2012 والذي كان بحق استعجال لنهب المال العام، هذا المخطط خصصت له حوالي 54 مليار درهم ذهبت سدى دون أي محاسبة حقيقية عدا بعض أكباش الفداء لتمويه الرأي العام، وبعد ذلك، واستكمالا في شراء النخب، تم خلق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2014 بموجب القانون رقم 105.12 الذي عوض المجلس الأعلى للتعليم الذي تأسس سنة 2006 بموجب الظهير 1.05.152 بدون أي ضلحيات، ليتم بعده إصدار قانون الإطار 51.17 الذي سيصبح مرجع للإجهاد على ما تبقى من مكتسبات، والذي سيحدد التوجهات الكبرى في مجال التربية

والتكوين والبحث العلمي في ظل نظام لا ديمقراطي ولا شعبي، هكذا اشتغل النظام على تدمير آخر قلعة من قلاع النضال التي كانت تؤرقه لكون قطاع التربية والتكوين هو مشتل صناعة الأدمغة وذلك بالاعتماد على ثلاث استراتيجيات مرتبطة فيما بينها.

أولها شراء النخبة وخاصة التي لصوتها أثر في صفوف عموم الجماهير الشعبية والمتعلمة منها خصوصا لتساهم في تبرير السياسات المخزنية أو قمع واعتقال المستعصية عليه، ثانيا، تفريخ الآلاف من الجمعيات الثقافية والمدنية التي قامت ولازالت بزرع ثقافة «الواقعية» في أذهان الناشئة والتقليل من التطوع والتنظير للأجر مقابل أي فعل والفردانية وثالثها إغراق البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الديون بعد زرع ثقافة الاستهلاك في أوساطها وبالتالي دفعها إلى العمل أكثر من أجل كسب أموال إضافية لتعويض ما تستنزفه القروض من دخولها الضعيفة أصلا مقارنة مع غلاء المعيشة.

هذه الوضعية وضعف التكوين السياسي يدفع بالأغلبية من رجال ونساء التعليم من الابتدائي إلى العالي للقيام بالدروس الخصوصية سواء في المؤسسات التعليمية الخصوصية التي يشجعها النظام رغم عدم احترامها للقوانين ذات الصلة على علاتها أو في المراكز التي نلاحظ تفريخها كالقنطرة، بل في المنازل وأحيانا ضدا على أخلاقيات المهنة، وتحول التلميذ(ة) والطالب إلى زبون(ة) عند العديد من الأساتذة، وما فضائح النقط مقابل الجنس أو الشواهد العليا مقابل المال إلا دليل على الوضع الذي وصل إليه التعليم بمختلف أسلاكه بالمغرب وبتواطؤ من الدولة. فما هو الجواب إذن على هذا الواقع المرير؟ إن الجواب يتطلب مزيدا من المجهودات من القوى السياسية اليسارية والديمقراطية وهي التي ترفض هذا الواقع وتنشد التغيير القيام بمبادرات فعلية، إضافة إلى الجمعيات الحقوقية والنقابات الديمقراطية ومنها التعليمية من أجل تأسيس جبهة شعبية واسعة بمطالب اجتماعية واضحة، ومنها ملفات التعليم والصحة العمومية، والحق في الشغل والربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة مما يفرض بالضرورة وضع مطلب

التغيير الدستوري على رأس باقي المطالب.

لكن ليطم تحقيق تقدم في هذه المطالب وفي تأسيس الجبهة، وجب على النقابات الديمقراطية العمل على الرفع من النقاش السياسي في أوساط مناضليها/تها وعدم الإقتصار على المطالب الخبزية والتدبير اليومي لبعض الملفات الإدارية لرجال ونساء التعليم، ونفس الشيء على مستوى التعليم العالي ومراكز التكوين المهني والعمل بكل جد وإخلاص من أجل إعادة هيكلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تحت نيران العدو الحقيقي، حتى تستطيع هذه النقابة الطلابية استرجاع مكانتها الطبيعية لكي تساهم إلى جانب حلفائها الطبيعيين في مهمة التغيير السياسي المنشود والذي ينعكس حتما على قطاع التربية والتعليم والبحث العلمي.

إن المهمة لن تكون سهلة لكن بالإرادة الصادقة وبقراءة علمية للوضع القائم واختلال موازين القوى لصالح الكتلة الطبقية السائدة، أصبحت مهمة تشكيل جبهة شعبية واسعة ضد المخزن، أصل كل أماسي ومن أجل بناء نظام ديمقراطي شكلا ومضمونا ومجتمع تسوده الحرية والعيش الكريم ومتحرر من الإمبريالية والصهيونية مهمة لا تقبل التأجيل، هذا التغيير مرتبط جدليا بالتغيير على مستوى التعليم بكل أسلاكه وفي مختلف جوانبه، سواء من حيث السياسة التعليمية التي يجب أن تستهدف التحرر الوطني من التبعية أو البرامج التي عليها أن تستهدف تكوين وبناء الإنسان المالك للفكر النقدي التحليلي عوض شحنه بالمعطيات كذلك على مستوى التدبير حيث يجب أن يكون الإنسان المناسب في المكان المناسب عوض الولاءات، ولتحقيق هذا التغيير على الفاعلين إيجاد المداخل وإتقان فن التواصل حتى يصبح هذا المشروع جذابا تلتف حوله مختلف الحساسيات الصادقة وكل أحرار وحرائر ضحايا السياسات المخزنية اللاشعبية واللاديمقراطية، فهل ستكون مختلف التنظيمات اليسارية الحقبة والديمقراطية في مستوى اللحظة السياسية وتستجيب لنداء النهج الديمقراطي العمالي؟ التاريخ وحده سيظهر كل واحد على حقيقته.

الهجرة: الأسباب، الاستغلال والتوظيف السياسي

الهجرة ظاهرة تصعب مقاربتها نظرا لان أسبابها عديدة ومعقدة، منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي وغيرها، كما انها يتم توظيفها من طرف دول وأحزاب سياسية لممارسة الضغط بعضها على البعض الآخر.

من الأسباب الاقتصادية للهجرة البحث عن العمل والهروب من الفقر والبطالة، كما قد تكون الازمات الأمنية والسياسية، كالنزاعات المسلحة والاضطهاد السياسي او الديني وغيره ورائها. وفي السنوات الأخيرة تم توظيف الهجرة كورقة تستخدمها دول وأحزاب للضغط في إطار صراعاتها مع بعضها البعض. هذا بالضغط ما تفعله أحزاب اليمين المتطرف بأوروبا لاستمالة أصوات الناخبين كما تلجأ اليه دول الجنوب بدورها من اجل الحصول على مزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي او لجعل هذا الاخير يفض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. وفي كل الحالات فالضحية هم المهاجرون الذين تنتهك حقوقهم الأساسية ويخضعون لأبشع اشكال الاضطهاد والاستغلال.

الهجرة، بين التكلفة الباهظة والغربة المزدوجة

ان على المناضلين المناهضين للرأسمالية المتوحشة وللإمبريالية بالغرب ان يناهضوا الهيمنة الشاملة للإمبريالية التي هي السبب الحقيقي وراء الدفع بقسم من سكان الجنوب المعولم لمغادرة بلدانهم. كما ان عليهم في نفس الوقت مساعدة من يستقبلونه ببلدانهم من المهاجرين على تنظيم أنفسهم في النقابات العمالية والأحزاب المناضلة حتى يطلعوا على حقوقهم وينظموا بهدف انتزاعها، وان يشعروهم بأهمية هذا التنظيم أيضا في بلدانهم الأصلية لكسر بنيات النهب والاستغلال الرأسمالية.

ان البحث عن العمل لم يكن دوما هو السبب في موجات الهجرة نحو الغرب. فقد شهد العالم سنة 2015 تحولات سياسية كان لها أثر كبير على مجريات الاحداث بالعديد من الاقطار، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، فكانت من بين الامور التي تصدرت الواجهة قضية الهجرة التي تحولت الى ازمة إنسانية حقيقية استقطبت متعاطفين وحركات تضامن من منظمات دولية وأمية والمجتمع المدني الأوروبي، فحاولوا استيعاب تدفقات الموجات البشرية وتأمين شروط العيش للمهاجرين. لكن هذا التعاطف وهذا التضامن لم يدم طويلا اذ سرعان ما تحول الى كراهية لكل من هو أجنبي، خاصة العرب والمسلمين. فمع تفاقم الازمة الاقتصادية بالدول الغربية عموما والتي بلغت مستويات قياسية بدول الاتحاد الأوروبي، لم تجد حكومات اليمين وحزب اليمين المتطرف من حلول تقترحها على الشارع الأوروبي غير منع المهاجرين من الوصول لأراضيها. فصارت الحكومات اليمينية والوسط الاجتماعي تقترح قوانين غريبة وغير إنسانية لتثبيت هذا المنع الذي يتم تسويقه كحل ناجع لكل أزمات الغرب الرأسمالي المستفحلة. هكذا صار التوجس وكراهية الأجنبي، خاصة العربي والافريقي، نقطة في البرامج الانتخابية لليمين واليمين المتطرف يتم توظيفه كوسيلة لاستمالة أصوات الناخبين. وارتكازا لتفسير مغلوط لأسباب الازمة الاقتصادية بالاتحاد الاوروي وبالغرب عموما، فاليمين المتطرف يعد باغلاق الحدود وحرمان المهاجرين من الخدمات الاجتماعية بل هنالك منه من يهدد بإرجاع طالبي اللجوء وغيرهم ممن يطلق عليهم بالمهاجرين السريين لبلدانهم الاصلية.

كتاب «الغياب المزدوج» عبد الملك الصياد (إذا كان الأمل يترافق مع اللحظات الأولى للهجرة، فإنه سرعان ما يتحول لشقاء وعذاب مع ظروف الهجرة. ففي الدولة المضيفة يعتبر المهاجر أجنبي وفي الآن نفسه يصير غريبا في بلده الأصلي، وهكذا يجد نفسه في غربة مزدوجة. لهذا فالهجرة لا تتطلب تعبئة موارد مالية كافية، فحسب، بل تقتضي أيضا الاستعداد لتحمل ما يترتب عنها من نتائج وخيمة اكان ذلك على المستوى النفسي أو على مستوى الحرمان من الحقوق والخدمات الأساسية.

الحديث عن الهجرة يفترض استحضار معاهدة جنيف لسنة 1951 التي تحمي الأشخاص المرغمين على مغادرة بلدانهم بسبب أزمة أو تهديد من شأنه أن يعرضهم للخطر. هؤلاء الأشخاص يجدون أنفسهم مكرهون لمغادرة مساكنهم وفي أحيان كثيرة بلدانهم الأصلية. في المقابل تقوم البلدان المضيفة بتحديد شروط استقبالهم وقوانين إقامتهم بأراضيها. لهذا فمن يقرر الهجرة من الأشخاص لكن لا تنطبق على حالته تلك الشروط وتلك القوانين سيجد نفسه محصيا ضمن لوائح الهجرة السرية وبالتالي في وضعية «غير قانونية» ما سيترتب عنه حرمانه من التمتع بحقوقه الانسانية ومن جل الخدمات الأساسية.

قد لا يخفى على أحد انه في ظل النظام الرأسمالي اضطرت الاقتصادات الغربية لاستقطاب اليد العاملة الرخيصة من دول الجنوب وحرمتها من حقوقها وذلك بهدف الاستغلال وللتعويض عن خسارة كتلة الأرباح ومكاسب معدل القيمة الذي يميل نحو الانخفاض مع كل أزمة دورية لنمط الإنتاج الرأسمالي. هذا من جهة، اما من جهة أخرى فما دام النظام الرأسمالي المعلوم يقوم على نهب القوى الامبريالية للدول الضعيفة فموجات الهجرة من الجنوب الى الغرب لن تتوقف، اكانت في إطار هجرة منظمة او سرية، وأيا كانت القوانين المقننة للتنقل ومهما علت جدار الفصل العنصري واشتدت الرقابة واقامت الاسلاك الشائكة على الحدود. انطلاقاً من هذه الاعتبارات فالحديث عن الهجرة، نظامية كانت ام «سرية»، لابد ان يستحضر الظروف التي تفرضها على الأشخاص لمغادرة بلدانهم الاصلية. كما

العمومية ذات الصلة بأوروبا والغرب عموماً
فيهيمن عليها الهاجس الأمني وتغيب عنها كل
الالتزامات التي تفرضها ما تمت المصادقة عليه
من المواثيق والعهود الدولية وتفرض الالتزام
بها لكونها جزء من مبادئ حقوق الإنسان
المتعارف عليها كونياً. لهذا يستدعي الأمر
تدخل هيئات المجتمع المدني نظراً لأهميتها
في إطار تعبئة كل الموارد والإمكانات لإجلاء
كل أوجه الإشكالية، خاصة فيما يتعلق ب:
اثارة الإنتباه ليروز خطاب ماضل يروج
لوجهة نظر مغلوطة بخصوص قضايا الهجرة
والمهاجرين، الخطاب الذي يغذي الشوفينية
والشعور بالخوف من الأجنبي والتشجيع
على الإنغلاق،

-فضح السياسات المتشددة المبنية على كراهية الاجنبي كما هو الحال في غالبية دول الاتحاد الأوروبي حاليا،
-اثارة الانتباه للمواقف والمسلكت التي تشكل خرقا سافرا للحقوق الأساسية للمهاجرين وللمبادئ الإنسانية التي تركز عليها هذه الحقوق.

في هذا الإطار يعد تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين، هيئات للمجتمع المدني والباحثين المهتمين بقضايا الهجرة مسألة أساسية وضرورية وذلك بغرض الإلمام بالظاهرة من كل جوانبها والعمل من أجل التأسيس لخطاب مسؤول حول الهجرة، ولفرض احترام حقوق المهاجرين أيا كان وضعهم القانوني، من دون أغفال أظهار مساهمتهم الاقتصادية بدولهم الأصلية أو خلال مرحلة العبور وكذا دورهم بدول الاستقبال.

لظاهرة الهجرة تكلفة مالية باهضة ترتبط في جانب منها بمصاريف التنقل وبمتطلبات الاستقرار بالبلد المضيف وكذا بمصاريف الإجراءات الإدارية المرافقة، لذلك فقد يتطلب الأمر من المهاجرة في بعض الحالات اللجوء للاقتراض من الأقارب أو من المعارف. وفي حالات كثيرة تكون الهجرة السبب في غياب معول الأسرة ما يشكل استنزاف للقوى العاملة فيترتب عنه الحرمان من مصدر للاقتصاد العائلي فيتعقد مشكل الاقتراض أكثر. والتكلفة لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تتعداه لما هو وجداني ورمزي. فاقتراع المهاجرة من جدوره الثقافية والاجتماعية والعائلية ليس بالأمر السهل. فحسب صاحب

الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسانية نفسها، هي جزء أصيل من تاريخ البشرية ودواعيها كثيرة، قد تكون اقتصادية أو سياسية أو بيئية واجتماعية وغيرها، ومن هذه الأسباب من تتدخل وتتصهر في مصار واحد فتترتب عنها ظاهرة الترحال. وجدير بالذكر ان حرية التنقل بداخل البلد الواحد او مغادرة هذا البلد والرجوع اليه بعد حين، كما الحماية من الاضطهاد بالنسبة للمهاجرة، هي حقوق تضمنها الأعراف والمواثيق الدولية. لذلك فالهيئات الدولية منها والوطنية ذات الصلة بالهجرة، تواجه اليوم تحديا كبيرا إثر تنامي ظاهرة النزوح وكذا التردّي المتزايد لأوضاع المهاجرين، ما يفرض على هذه الهيئات التأقلم مع هذه التحولات لجعل التشريع الدولي المتعلق بالهجرة يتلاءم مع هذه الأوضاع، ذلك لان حرية التنقل والحقوق الأساسية للمهاجرة تنتهك اليوم بأكثر من مكان على مستوى المعمور.

ان عدم الاستقرار بالعديد من مناطق العالم إثر الصراعات المسلحة أو نظرا للتغيرات المناخية أو كنتيجة لتفاقم الفوارق، الطبقية منها والمجالية، هي العوامل التي ترتب عنها في السنوات الأخيرة تنامي النزوح القسري، نزوح قد يتم في نطاق القطر الواحد أو عبره لاللتحاق بدول مجاورة توفر الامن وازدروف عيش أفضل. وقد لا يفوت المتتبع لظاهرة الهجرة ان يلاحظ ان وثيرتها ارتفعت بشكل لافت في السنوات الأخيرة بحيث تقوم موجات متتالية من البشر بالنزوح، من دول الجنوب خاصة، نحو الغرب ونحو دول الاتحاد الأوروبي تحديدا. اما ردة فعل الدول الأوروبية تجاه هذا النزوح فقد كان هو إغلاق الحدود وتشديد الرقابة عليها مع اسناد مراقبة تدفقات المهاجرين لأطراف خارجية والاستثمار في عودتهم لبلدانهم الأصلية. هذا في الوقت الذي بقيت فيه مسألة حماية النازحين والحرص على تمتيعهم بحقوقهم لا تتم اتارتها الا عندما يتعلق الامر بطالبي اللجوء، في حين يبقى الامر مختلفا عندما يتعلق الامر بالنازحين الذين ينعتون بالمهاجرين السريين.

اما بخصوص النقاشات التي تثيرها قضية
الهررة والتوحشات التي تطعم السداسات

الهجرة نزيف بشري له أسبابه الاقتصادية والسياسية والطبقية نماذج تنموية وسياسية تراكم الفشل وتكرس الاستغلال

المصطفى خياطي



لم تعد هجرة السواعد والأدمغة من المغرب مجرد ظاهرة مرتبطة بالرغبة في السفر أو البحث عن تحسين فردي لمستوى العيش، بل أصبحت تعبيراً عن اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة. فحين يختار آلاف الشباب والأطر والكفاءات مغادرة البلاد، فإن السؤال لا ينبغي أن يقتصر على: لماذا يهاجرون؟ بل يجب أن يطرح أيضاً: أي شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية تدفعهم إلى الهجرة؟ ومن المستفيد من هذه الهجرة؟

الطبقة العاملة نفسها. فإذا جرى تقديم المهاجرين باعتبارهم سبباً للبطالة أو انخفاض الأجور، يمكن تحويل الصراع من صراع بين العمل والرأسمال إلى صراع بين فئات من العمال. وهذه إحدى الآليات التي تساعد على إضعاف الوحدة الطبقة /العملية. من هنا تبرز أهمية المنظور الأممي للماركسية. فالعامل المغربي في إسبانيا، والعامِل السنغالي في فرنسا، والعامِل التركي في ألمانيا، والعامِل العربي في إيطاليا، رغم اختلاف أوضاعهم القانونية والثقافية، يشتركون في موقع أساسي داخل علاقة الإنتاج : إنهم يبيعون قوة عملهم للرأسمال من أجل الحصول على الأجر.

ولا يعني ذلك تجاهل الخصوصيات الوطنية أو أشكال العنصرية والتمييز؛ بل يعني إدماجها في تحليل أوسع للعلاقة بين الطبقة والاستغلال. فالعنصرية يمكن أن تتحول إلى أداة لتقسيم العمال، والهشاشة القانونية إلى وسيلة لإضعاف القدرة التفاوضية، والهجرة نفسها إلى آلية لإعادة توزيع قوة العمل وفق حاجات الرأسمال.

لذلك فإن الدفاع عن حقوق المهاجرين لا ينبغي أن يُفهم باعتباره قضية إنسانية منفصلة عن الصراع الطبقي. إن حق العامل المهاجر في الأجر العادل، والسكن، والتغطية الاجتماعية، والتنظيم النقابي، والحماية من الاستغلال، هو جزء من النضال العام للطبقة العاملة.

إن الرأسمال عابر للحدود، ولذلك فإن مقاومته تحتاج أيضاً إلى تضامن عابر للحدود. فالانقسام بين «العامل المحلي» و«العامل المهاجر» يخدم منطق المنافسة داخل سوق العمل، بينما توحيد العمال على أساس مصالحهم المشتركة يفتح الطريق أمام تحويل الهجرة من أداة يستغلها الرأسمال لتخفيض كلفة قوة العمل إلى قضية من قضايا النضال الطبقي والأممي. ومن هذا المنظور، لا يكون السؤال: لماذا يأتي المهاجرون؟ بل يصبح السؤال الأكثر جوهرية: من يستفيد من قوة عملهم، ومن يملك وسائل الإنتاج، ومن يحصل على القيمة التي ينتجها هؤلاء العمال؟ هنا تحديداً يكشف التحليل الطبقي الواقعي أن مأساة المهاجر ليست منفصلة عن مأساة العامل عموماً، وأن مواجهة الاستغلال تقتضي بناء وحدة طبقية تتجاوز الحدود والهويات القومية.

تشغيلها بأقل كلفة اجتماعية و مالية، والمهاجرون خصوصاً الذين لا يتوفرون على وضع قانوني مستقر، يصبحون أكثر عرضة للاستغلال، لأن الخوف من فقدان العمل أو الترحيل قد يدفع العامل إلى قبول أجور منخفضة وظروف عمل قاسية.

وتظهر هذه الآلية بوضوح في قطاعات الزراعة، البناء، المطاعم، التنظيف، الخدمات اللوجستية، ورعاية المسنين. وهي قطاعات تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال، وغالباً ما تتميز بالأعمال الشاقة، وساعات العمل الطويلة، والاستقرار المهني المحدود. وفي كثير من الحالات، يتم اللجوء إلى العمال المهاجرين لسد النقص في اليد العاملة، مع إبقائهم في مواقع منخفضة الأجر داخل الهرم الاجتماعي والمهني، مع التأكيد على حرمانهم من العمل النقابي نظراً لوضعهم القانوني.

من المنظور الماركسي الطبقي، لا يتعلق الأمر فقط بوجود «تمييز» ضد المهاجرين، رغم أهمية البعد العنصري والقانوني، وإنما بالآلية الاقتصادية يستفيد منها الرأسمال من خلال إنتاج قوة عمل أكثر هشاشة تدر عليه فائضاً للقيمة أكبر. فكلما كان العامل أقل قدرة على التفاوض حول شروط بيعه لقوة عمله، ازدادت قدرة رب العمل على استخراج فائض القيمة منه.

ويزداد الوضع تعقيداً عندما يكون العامل المهاجر في وضعية غير نظامية. فغياب الوثائق القانونية لا يعني غياب الحاجة إلى العمل؛ بل قد يحول العامل إلى قوة عمل سرية يستفيد منها بعض أرباب العمل من خلال تشغيلها خارج الحماية القانونية، أو عدم التصريح بها، أو تأخير أجورها، أو حرمانها من جزء من حقوقها الاجتماعية لأنه محروم من آلية المرافعة النقابية.

كما تلعب شركات الوساطة والمقاولة من الباطن دوراً مهماً في تفكيك العلاقة المباشرة بين العامل والرأسمال. فبدل أن يكون العامل مرتبطاً مباشرة بالشركة الكبرى، قد يمر عبر سلسلة من شركات المناولة، ما يجعل المسؤولية موزعة ظاهرياً، بينما تبقى القيمة المنتجة مركزة في قمة السلسلة الاقتصادية. وهكذا تتحول هشاشة المهاجر إلى عنصر في خفض كلفة الإنتاج.

لكن الرأسمال لا يستفيد فقط من العمل الذي يؤديه المهاجرون؛ بل يمكن أن يستفيد أيضاً من انقسام

بين قوة العمل ورأس المال. فحين لا يستطيع الاقتصاد الوطني توفير شروط إعادة إنتاج قوة العمل بشكل لائق، تصبح الهجرة آلية لتصرف جزء من فائض قوة العمل. وفي الوقت نفسه، يستفيد رأس المال العالمي من قوة عمل مؤهلة وجاهزة، غالباً بتكاليف تكوين أقل مما لو تم إعدادها داخله.

لذلك فإن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تتم عبر دعوات أخلاقية للشباب إلى «البقاء في الوطن»، بل عبر تغيير الشروط التي تجعل الهجرة تبدو الخيار الأكثر واقعية. ويتطلب ذلك اقتصاداً منتجاً يخلق فرص عمل مستقرة، واستثماراً عمومياً قوياً في التعليم والصحة والبحث العلمي، وعدالة ضريبية واجتماعية، وتقليصاً للفوارق المحلية والطبقية، وضماناً فعلياً للحقوق والحريات.

إن وقف نزيف الهجرة لا يكون بإغلاق الحدود، وإنما بفتح آفاق اجتماعية داخل الوطن. فالشباب لا يهاجرون فقط لأنهم يريدون الرحيل؛ كثيراً ما يهاجرون لأنهم لا يجدون الشروط التي تسمح لهم ببناء مستقبلهم هنا. ومن ثم فإن قضية الهجرة، في جوهرها، هي أيضاً قضية توزيع للثروة والسلطة والفرص، وقضية عدالة اجتماعية مرتبطة بطبيعة النموذج الاقتصادي والسياسي القائم.

آليات استغلال المهاجرين من طرف الرأسمال في الدول المضيقة للمهاجرين.

لا يمكن فهم ظاهرة الهجرة، خصوصاً هجرة العمال من بلدان الجنوب نحو البلدان الرأسمالية الأكثر غنى، باعتبارها مجرد بحث قردي عن حياة أفضل أو نتيجة لفوارق اقتصادية بين الدول. فمن منظور طبقي، ترتبط الهجرة ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت في توزيع الثروة عالمياً، وبطبيعة النظام الرأسمالي الذي ينقل رؤوس الأموال بحثاً عن الربح، ويستقطب قوة العمل حين يحتاج إليها، بينما يحاول التحكم فيها حين تصبح عبئاً سياسياً أو اقتصادياً.

في الدول المضيفة للهجرة، خصوصاً في دول المركز الرأسمالي، يجد جزء كبير من المهاجرين أنفسهم داخل سوق عمل منقسم وغير متكافئ. فالرأسمال يبحث باستمرار عن قوة عمل يمكن

من منظور طبقي، لا يمكن فصل الهجرة عن طبيعة النموذج الاقتصادي السائد، الذي ينتج الثروة بشكل غير متكافئ ويوزع فرص العمل والدخل بصورة غير متوازنة. فالشباب المنحدرون من الطبقات الشعبية يواجهون البطالة، هشاشة التشغيل، ضعف الأجور وارتفاع تكاليف السكن والتعليم والصحة. وحتى الحاصلون على الشهادات الجامعية يجدون أنفسهم أحياناً أمام سوق عمل لا يوفر لهم وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم. وهكذا تتحول الشهادة من وسيلة للتقدم الاجتماعي إلى مصدر للإحباط حين تصطدم بواقع اقتصادي محدود القدرة على استيعاب الكفاءات.

وتزداد المفارقة وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالأدمغة. فالمجتمع يستثمر في تكوين الطبيب والمهندس والباحث والأستاذ والتقني، ثم يجد هؤلاء أنفسهم أمام ظروف مهنية ومادية تدفع جزءاً منهم إلى البحث عن مستقبل خارج البلاد. وفي المقابل، تستفيد الاقتصادات الأوروبية وغيرها من كفاءات جرى تكوينها جزئياً على حساب المجتمع المغربي. وبذلك تصبح الهجرة، في جانب منها، شكلاً من أشكال إعادة توزيع قوة العمل والكفاءات لصالح المراكز الاقتصادية الأكثر قدرة على استقطابها.

أما اجتماعياً، فإن اتساع الفوارق الطبقة والمجالية يلعب دوراً مهماً في دفع الشباب إلى الهجرة. فالفوارق بين المدن والقرى، وبين المركز والمناطق المهمشة، وبين التعليم العمومي والخاص، تجعل فرص النجاح الاجتماعي غير متكافئة. كما أن صعوبة امتلاك السكن وتكاليف الزواج وتراجع القدرة الشرائية كلها عوامل تجعل المستقبل يبدو بالنسبة إلى فئات واسعة من الشباب أكثر صعوبة داخل البلاد.

ولا يمكن إغفال العامل السياسي. فالإحساس بضعف المشاركة في صناعة القرار، وغياب الثقة في قدرة المؤسسات على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، وتراجع الأمل في تغيير الأوضاع، كلها عوامل يمكن أن تعزز النزوع إلى الهجرة. فالهجرة هنا لا تعكس فقط البحث عن راتب أعلى، وإنما قد تعكس أيضاً البحث عن الكرامة والاستقرار وآفاق اجتماعية أوسع.

ومن منظور ماركسي، ينبغي النظر إلى هجرة الشباب ضمن جدلية أوسع

الهجرة في الخطاب السياسي الأوروبي وكيف يتم توظيفها في صياغة سياسات الهجرة

المقال للكاتبة: Maëlle Parfait (بتصريف)



خلال العقد الأخير بدأنا نسمع عن «توظيف الهجرة» أو «استغلال الهجرة» في الخطاب السياسي الأوروبي، فأصبح هذا المفهوم أساسي لفهم الأزمات المرتبطة بالحدود واللجوء والأمن داخل الاتحاد الأوروبي. ولم يعد النقاش يتعلق فقط بأعداد المهاجرين وطالبي اللجوء، بل أصبح مرتبطاً أيضاً باستخدام تحركات البشر في الصراعات الدبلوماسية، وفي المفاوضات بين الدول، وكذلك في صياغة السياسات الأوروبية الداخلية.

موقع أدوات الصراع بين الدول. وقد أثارت المفوضية الأوروبية نفسها جدلاً عندما طرحت سنة 2021 مقترحات للتعامل مع الحالات التي يُعتقد فيها أن دولة ثالثة تعتمد توجيه تدفقات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي. وتركز الجدل خصوصاً حول إمكانية اعتماد إجراءات استثنائية قد تؤثر على الحق في طلب اللجوء. ومع اعتماد الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء في أبريل 2024، أصبحت فكرة التعامل مع حالات «استغلال الهجرة» جزءاً من الإطار القانوني والسياسي الأوروبي الأوسع. ويعكس ذلك اتجاهًا نحو جعل أمن الحدود عنصراً أكثر حضوراً في إدارة اللجوء والهجرة. كما أن اقتراح فنلندا وإيطاليا سنة 2024 تعزيز دور حلف شمال الأطلسي في مواجهة ما يوصف بـ«توظيف الهجرة» يطرح بدوره مسألة عسكرية ملف الهجرة، ونقل التعامل معه من المجال المدني والإنساني إلى المجال الأمني والعسكري. وتكشف هذه التطورات أن الهجرة في أوروبا لم تعد مجرد قضية تتعلق بإدارة الحدود أو استقبال اللاجئين. فقد أصبحت أيضاً جزءاً من العلاقات بين الدول الأعضاء، ومن الصراعات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، ومن النقاشات الداخلية حول السيادة والأمن والانتخابات.

لقد أظهرت تجربة الحرب في أوكرانيا أن الاتحاد الأوروبي قادر، عندما تتوفر الإرادة السياسية، على اعتماد آليات مشتركة لاستقبال أعداد كبيرة من الأشخاص الفارين من النزاعات. وقد استفاد ملايين الأشخاص الفارين من الحرب من آليات الحماية المؤقتة الأوروبية. وفي نهاية المطاف، لا يمكن فهم «توظيف الهجرة» بمعزل عن التوترات الداخلية التي يعيشها الاتحاد الأوروبي. فالأزمة ليست فقط نتيجة لتحركات دول العالم الثالث، وإنما تكشف أيضاً عن اختلالات داخلية في توزيع المسؤوليات، وعن اختلاف المصالح بين دول الحدود ودول المركز وبداخل هذه الدول نفسها.

عندما تحتاج أوروبا إلى أدوات للتعامل مع أي محاولة لاستخدام حركة الأشخاص لتحقيق أهداف سياسية، فإن التحدي يكمن في ضمان ألا تتحول مواجهة هذه الممارسات إلى ذريعة لإضعاف حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين. فإدارة الحدود والأمن يمكن أن تكون جزءاً من السياسة الأوروبية، لكن احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان يظل عنصراً أساسياً في أي سياسة مستدامة للهجرة واللجوء.

الدول الأعضاء. فبينما تطالب دول الحدود بتقاسم أكبر للمسؤوليات، تركز دول أخرى على تعزيز الرقابة ومنع وصول المهاجرين إلى أراضيها.

من هنا ظهر ما يمكن وصفه بـ«الأزمات الصغيرة» المتكررة: إغلاق ميناء، رفض استقبال سفينة إنقاذ، تشديد الرقابة على الحدود أو التهديد بعدم تنفيذ اتفاق أوروبي. ورغم أن عدد الأشخاص المعنيين قد يكون محدوداً مقارنة بعدد سكان الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الأحداث تحصل على اهتمام سياسي وإعلامي واسع، وتتحول إلى أدوات للضغط والتفاوض ووسيلة للتوظيف السياسي. بهذا المعنى، تكمن أهمية هذه الأزمات في قدرتها على خلق حالة سياسية طارئة تسمح للدول بإعادة طرح مطالبها داخل الاتحاد الأوروبي.

لقد كان الوضع على الحدود البيلاروسية البولندية سنة 2021 من أكثر الأمثلة وضوحاً على مفهوم «توظيف الهجرة». وكذلك الوضع بحدود سبتة ومليلية المحتلتين هذه السنة. وأصبحت لغة «الهجوم الهجين» حاضرة بقوة في وصف هذه الأحداث، وهو تعبير ينقل قضية الهجرة من المجال الإنساني إلى المجال الأمني والجيوستراتيجي. وفي هذا الخطاب، لا يظهر طالب اللجوء باعتباره شخصاً يبحث عن الحماية أو الشغل، بل باعتباره جزءاً من استراتيجية لدولة أخرى.

وقد تكرر هذا النقاش أيضاً في فنلندا سنة 2023، عندما أعلنت السلطات إغلاق أجزاء من الحدود مع روسيا بعد ارتفاع أعداد الأشخاص الذين حاولوا عبورها. واتهمت الحكومة الفنلندية موسكو بمحاولة «توظيف الهجرة» للضغط على فنلندا. وفي يوليو 2024، أقر البرلمان الفنلندي قانوناً يسمح باتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل مع ما وصفته السلطات بـ«الهجرة المستغلة». وقد أثار القانون نقاشاً واسعاً بسبب تأثير بعض أحكامه على حق طلب اللجوء وإجراءات الحماية الدولية.

يثير هذا التطور سؤالاً أساسياً: هل يؤدي مفهوم «توظيف الهجرة» إلى حماية أفضل للاتحاد الأوروبي، أم يمكن أن يتحول إلى مبرر لتقييد حقوق الأشخاص الذين يصلون إلى حدوده؟ يرى منتقدون للسياسات الأمنية أن استخدام لغة الحرب والصراع في التعامل مع الهجرة قد يؤدي إلى نزع الطابع الإنساني عن الأشخاص المعنيين. فمصطلحات مثل «الهجوم الهجين» و«سلاح الهجرة» و«تهديد الحدود» تضع المهاجرين في

تبرير توسيع الرقابة وتشديد الإجراءات الحدودية، وإلى إبعاد النقاش عن الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء حركة البشر.

تكشف الأزمات المرتبطة بعمليات الإنقاذ في البحر المتوسط عن جانب آخر من توظيف ملف الهجرة. ففي نوفمبر 2022، رفضت إيطاليا استقبال سفينة الإنقاذ «أوشن فاينكنغ» التي كانت تقل 234 شخصاً تم إنقاذهم في البحر، ما أدى إلى أزمة دبلوماسية مع فرنسا وعدد من الدول الأوروبية. فاستقبلت فرنسا السفينة بصورة استثنائية في ميناء تولون، لكن الحادث تحول سريعاً إلى موضوع سياسي يتجاوز الجانب الإنساني. فقد طالبت إيطاليا بتغيير طريقة توزيع المسؤوليات داخل الاتحاد الأوروبي، معتبرة أن موقعها الجغرافي يجعلها إحدى البوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا.

أما فرنسا، فقد استغلت الأزمة للدفاع عن رؤيتها لإصلاح سياسة اللجوء والهجرة الأوروبية، بما في ذلك آليات إعادة توزيع طالبي اللجوء بين الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، أعلنت باريس تشديد الرقابة على الحدود الفرنسية الإيطالية، وارتبطت الأزمة بنقاشات أوسع حول الاتفاقات الأوروبية المتعلقة بإعادة التوطين والتضامن بين الدول الأعضاء. وتكشف هذه الحالة أن ما يسمى بـ«أزمة الهجرة» لا تنتج فقط عن وصول الأشخاص إلى الأراضي الأوروبية، بل يمكن أن يتشكل أيضاً نتيجة الخلافات السياسية بين الدول حول من يتحمل مسؤولية استقبالهم.

وتظهر المشكلة بصورة أكبر في إطار نظام «دبلن»، الذي حمل دول الوصول الأولى، ولا سيما الدول الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي، مسؤوليات كبيرة في تسجيل طالبي اللجوء واستقبالهم. وقد أدى ذلك إلى خلق تفاوت واضح بين دول «المركز» ودول «الأطراف» داخل الاتحاد الأوروبي.

لقد أدى نظام إدارة الهجرة الأوروبي إلى وضع دول مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا في موقع خاص، بسبب موقعها الجغرافي على الحدود الخارجية للاتحاد. فهذه الدول تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية استقبال الأشخاص الذين يصلون إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، في حين تتباين مواقف الدول الأخرى بشأن إعادة توزيع هؤلاء الأشخاص. وقد كشفت الخلافات حول حصص إعادة التوطين عن وجود مصالح متعارضة بين

لقد كانت الأزمة التي اندلعت على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا سنة 2021 محطة أساسية في ترسيخ هذا المفهوم. فقد اتهم الاتحاد الأوروبي السلطات البيلاروسية بتسهيل وصول مهاجرين، من دول الشرق الأوسط، إلى الحدود الخارجية للاتحاد، بهدف ممارسة الضغط عليه والرد سياسياً على العقوبات المفروضة على مينسك. ورغم أن دولاً أخرى، مثل تركيا والمغرب، سبق أن وجهت إليها اتهامات باستخدام ملف الهجرة كورقة تفاوض، فإن الأزمة البيلاروسية ساهمت في تحويل «توظيف الهجرة» إلى مفهوم سياسي ومؤسسي متداول على نطاق واسع في أوروبا.

أن التركيز الأوروبي على مسؤولية الدول العالم الثالث قد يحجب جانباً آخر من القضية، يتعلق بكيفية تعامل الدول الأعضاء نفسها مع الهجرة. فالأزمات المتكررة على الحدود الأوروبية، والخلافات حول استقبال المهاجرين وتقاسم المسؤوليات، تحولت بدورها إلى أدوات سياسية تم استخدامها للتأثير في السياسات الأوروبية المشتركة.

ارتفع استخدام مصطلح «توظيف الهجرة» في الإعلام الأوروبي بشكل واضح منذ عام 2015، بالتزامن مع ما عرف بأزمة اللاجئين والهجرة. ففي فرنسا، ظهر مفهوم «توظيف» قضية الهجرة في الخطاب السياسي منذ سنوات سابقة، خصوصاً في سياق الانتقادات الموجهة إلى الخطابات الشعبوية واليمينية المتطرفة التي جعلت من الهجرة قضية انتخابية وأمنية. لكن الظاهرة لم تعد حكراً على الأحزاب القومية أو اليمينية. فقد أصبح الربط بين الهجرة والأمن حاضراً في الخطاب السياسي الأوروبي بمختلف اتجاهاته. ومع تطور عملية «أمننة» الهجرة، تحولت حركة الأشخاص عبر الحدود من قضية اجتماعية وإنسانية إلى موضوع يرتبط بحماية الحدود والسيادة والنظام العام.

وتظهر هذه المقاربة في اعتماد عدد من الدول الأوروبية إجراءات استثنائية بحجة مواجهة الضغوط المرتبطة بالهجرة. ففي إيطاليا، أعلنت الحكومة سنة 2023 حالة طوارئ مرتبطة بتزايد أعداد الوافدين، بينما حافظت المجر منذ سنوات على إجراءات استثنائية مرتبطة بالهجرة. وفي مثل هذه الحالات، لا تصبح الهجرة مجرد ظاهرة تحتاج إلى إدارة، بل تتحول إلى وسيلة لإظهار قدرة الدولة على فرض السيطرة على حدودها. ويحذر منتقدو هذا التوجه من أن تقديم الهجرة باعتبارها «تهديداً» قد يؤدي إلى

سيزيف الفلسطيني: عقيدة البقاء وشرف المحاولة

مروان عبدالعال (*)

جعل ألبير كامو من "سيزيف" صورةً للإنسان الذي يدفع صخرته وهو يعرف أنها ستتدحرج من جديد، ظل التكرار قريناً للعبث، والاستمرار قريناً للتمرّد دون كلل أو ملل أو استسلام. بل إصرار عنيد على تحقيق الانتصار والوصول إلى القمة. ولعل الفلسطيني عاش هذه المفارقة في أقصى صورها: نكبات تتكرر، واحتلالات تتمدد وتتجدد، ومقاومة تعود كلما أعاد التاريخ نفسه إلى نقطة البداية. لكن «طوفان الأقصى» وما تلاه من حرب وإبادة وضع هذه الدورة أمام سؤال مختلف: هل يكون التكرار قدراً، أم يمكن أن يتحول الاستمرار إلى لحظة تغيير؟ لم يعد السؤال فقط كيف نحمل الصخرة من جديد، بل كيف نغيّر موقعها، ومعنى حملها، واتجاه الطريق. ومن هنا يتشكل سؤال المستقبل: كيف يتحول الاستمرار من إعادة إنتاج الماضي إلى صناعة التاريخ؟

وهكذا تصبح مواجهة المشروع الصهيوني والأميركي لتصفية القضية مواجهة متعددة المسارات، لكنها موحدة الهدف: مواجهة على الأرض لمنع التهجير والاستيطان والضم؛ وسياسة لحماية القرار الوطني؛ وقانونية ودبلوماسية لمساءلة الاحتلال؛ واجتماعية لحماية الناس من الانهيار؛ وثقافية لحماية الذاكرة والرواية؛ وديمقراطية لإعادة بناء المؤسسات الوطنية. لا ينبغي لهذه المسارات أن تتنافس، لأن قوتها تكمن في تكاملها. فالمقاومة لا تعني إلغاء السياسة، والدبلوماسية لا تلغي المقاومة الشعبية، والعمل الثقافي ليس منفصلاً عن حماية الأرض، وإعادة بناء المؤسسات ليست شأنًا داخلياً معزولاً عن معركة التحرر.

لقد كسر «طوفان الأقصى» معادلة أن القوة الصلبة قادرة وحدها على حسم الصراع، وأظهر أن التدمير لا يحقق الحسم، وأن الاحتلال لا ينتج أمناً، بل مقاومة، وأن القضية الفلسطينية قادرة على العودة إلى مركز العالم كلما حاول المشروع الصهيوني دفعها إلى الهامش. لكن كسر المعادلة لا يعني أن التاريخ حسم في الاتجاه الآخر. فالحلقة التاريخية لا تتحول إلى تحول تاريخي مجرد أنها لحظة انفجار؛ تتحول حين تمتلك قوى الشعب القدرة على تنظيم نتائجها، وتحويل الألم إلى وعي، والصمود إلى سياسة، والمقاومة إلى أفق، والحضور العالمي إلى فعل مؤسسي.

سيزيف ملحمة أكتوبر هو الفلسطيني المقاوم الذي حمل صخرة التاريخ على كتفيه، وخاض في ٧ أكتوبر محاولة لكسر دورة التكرار، ولو كان ثمن المحاولة أثقل من الصخرة نفسها. لذلك، فإن ما بعد «طوفان الأقصى» يجب ألا يكون عودة إلى ما قبله، ولا الدوران في الحلقة المفرغة، بل إلى كسر هذه الحلقة انتقالاتاً إلى تاصيل وتحديث نظرية الصراع، بموضوعيته وتاريخيته ومقدماته وشروطه؛ وكذلك الانتقال من ردّ الفعل إلى المبادرة الثورية، ومن البقاء إلى بناء القدرة، وحشد الطاقات وأسباب القوة الذاتية، ومن الانقسام إلى الشراكة، ومن الشرعية المؤجلة إلى مؤسسات متجددة، ومن الذاكرة إلى رواية تصنع المستقبل. فشرف المحاولة ليس أن ندفع الصخرة مرة أخرى، بل أن نعرف كيف ندفعها هذه المرة إلى طريق آخر. عندها فقط لا يكون الاستمرار تكراراً، بل بداية لتغيير وجه التاريخ.

بالضرورة قدرة الطرف الفلسطيني على استثمارها. ولذلك، فإن التحدي الحقيقي يبدأ من تحويل اللحظة إلى مشروع؛ مشروع يحمي الشعب من مخططات العدو ومشاريعه الجنونية من الاقتلاع والاستيطان والتهجير، ويثبت الفلسطيني في أرضه، ويعيد بناء المجتمع، ويستعيد وحدة النظام السياسي، ويجدد الشرعية الوطنية.

ومن هنا تأتي إعادة بناء أدوات الفعل الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الوطنية بوصفها جزءاً من معركة التحرر نفسها، وإخراجها من حالة «الكوما» والعجز. المطلوب ليس مجرد تبديل أشخاص، بل إصلاح قواعد العمل السياسي، وتحديد الصلاحيات، وتجديد الشرعيات، وتوسيع قاعدة المشاركة، وضمان تمثيل الفلسطينيين في الداخل والشباب، وإعادة الاعتبار للشراكة السياسية والمساءلة. فالمؤسسة الوطنية التي لا تستوعب الاختلاف تتحول إلى جزء من أزمة الانقسام، أما المؤسسة التي تحول الاختلاف إلى تنوع مشاركة ضمن إطار الوحدة، فتتحول إلى أداة من أدوات الصمود الوطني والمقاومة الشاملة.

وفي هذا السياق، تأتي الانتخابات باعتبارها أداة أساسية لتحديد الشرعية وإعادة الشعب إلى مركز القرار، لكنها لا تنتج وحدها وحدة وطنية، ولا تعيد بناء منظمة التحرير تلقائياً، ولا تضمن شراكة حقيقية إذا بقيت القواعد السياسية والمؤسسية التي أنتجت الانقسام على حالها وما تبعها من انقسام جغرافي يضع قطاع غزة تحت الوصاية الدولية. لذلك، فإن القضية ليست انتخابات أو لا انتخابات، بل: أي انتخابات؟ وعلى أي أساس سياسي ومؤسسي؟ وبأي صيغة تضمن أن تكون الديمقراطية طريقاً لتجديد الوحدة، لا آلية لإعادة إنتاج الانقسام والانفصال؟

ومن هذه الزاوية، تكتسب «خارطة الطريق للإنقاذ الوطني» التي قدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دلالتها باعتبارها طرحاً لترتيب الأولويات، لا لإلغاء الانتخابات أو تأجيلها. فالتوافق الوطني ليس نقيضاً للديمقراطية، وإنما شرط سياسي يجعل الديمقراطية قادرة على إنتاج شرعية وطنية جامعة في مرحلة التحرر الوطني. والمطلوب أن يسبق التوافق الانتخابات في تحديد الإطار السياسي والمؤسسي الناظم لها، حتى لا تتحول الانتخابات إلى مجرد تنافس على مؤسسات مأزومة، بل إلى مدخل لإعادة بناء النظام الوطني على قاعدة الشراكة.

المحلي، وأنتجت نزوحاً واسعاً وفقداناً للأمن الغذائي والصحي، وتركت أثراً اجتماعياً ونفسية عميقة. ولذلك، فإن مواجهة نتائج الحرب لا يمكن اختزالها في إعادة الإعمار المادي؛ فالأولوية هي حماية الإنسان الفلسطيني، ومنع التهجير، وتثبيتته في أرضه، ثم إعادة بناء شروط الحياة والمجتمع والمؤسسات، بما يحول دون تحويل الدمار إلى واقع ديموغرافي وسياسي جديد.

ومن هنا تصبح معركة الوجود أيضاً معركة على الأثر. فالمشروع الاستعماري لا يكتفي بتغيير المكان، بل يسعى إلى محو دلالته، وإلى جعل الجريمة بلا شاهد، والاقتلاع بلا ذاكرة. لذلك يمكن لبقايا جدار، وصورة قديمة، واسم شهيد، وشجرة نجت، وشهادة ناج، أن تتحول إلى وثيقة ضد المحو. الكتابة والفن والتعليم والتوثيق والإعلام ليست هوامش ثقافية للصراع، بل أدوات لحماية الوعي. حين يروي الفلسطيني حكايته بنفسه، ويحفظ أسماء ضحاياه وأماكنه وقراه ومخيماته، فإنه لا يحمي الذاكرة فقط؛ بل يحمي حقه في المستقبل.

وقد فتح «طوفان الأقصى» مساحة جديدة للصراع في المجال العالمي، إذ اتسعت دائرة الاهتمام بالقضية، وانتقلت الرواية الفلسطينية إلى قطاعات اجتماعية وثقافية وسياسية أوسع. ولا يعني ذلك أن التحول في الرأي العام ينتج تلقائياً تحولاً سياسياً، لكنه خلق مجالاً جديداً للفعل الفلسطيني المنظم. والمطلوب هو ألا يبقى هذا الحضور لحظة تضامن عابرة، بل أن يتحول إلى معرفة، وأرشيف، وعلاقات، ومؤسسات، وحضور قانوني وثقافي وسياسي طويل المدى.

حتى النقاشات والأعمال الثقافية التي تناولت الحرب والإبادة من داخل المجتمع «الإسرائيلي» نفسه تكشف أن ما جرى في غزة لم يعد قابلاً للحصر داخل الجغرافيا التي وقعت فيها الجريمة. فقد أصبح سؤال غزة سؤالاً عالمياً واختباراً للعالم، يطرح سؤال الرواية والمسؤولية والقانون والعدالة، وعن صورة «إسرائيل» في العالم، وعن قدرة الخطاب الرسمي على احتكار تفسير الحرب. وهنا لا تكمن أهمية الشهادة في بعدها الإعلامي وحده، بل في قدرتها على كسر احتكار الرواية، وتحويل التجربة الفلسطينية من مادة للصمت إلى قضية للبحث والدراسة والمراجعة.

لكن انكشاف مأزق المشروع الصهيوني لا يعني اكتمال المشروع الوطني الفلسطيني. وهذه هي المفارقة المركزية: قد تتسع أزمة الخصم من دون أن تتسع

كشفت الحرب الصهيونية عن وجهها القبيح والتي مهما بلغت وحشيته لا يتمخض عنها بالضرورة نتيجة سياسية، وأن القدرة على تدمير المكان لا تعني القدرة على إخضاع إرادة الإنسان. فقد أحدثت «إسرائيل» دماراً هائلاً في قطاع غزة، لكنها لم تستطع أن تجعل من الحرب نهاية للقضية الفلسطينية، ولا أن تعيدها إلى موقعها السابق بوصفها ملفاً أمنياً قابلاً للاحتواء والإدارة. وفي المقابل، اتسعت فلسطين خارج حدود الجغرافيا المحاصرة، لتصبح حاضرة في السياسة والقانون والجامعات والنقابات والمؤسسات الدولية وفضاء الرأي العام. كلما اتسع نطاق التدمير، اتسع نطاق السؤال، وكلما حاولت القوة إغلاق القضية، عادت القضية لتفتح أمام العالم سؤال الاحتلال والحقوق والعدالة.

على امتداد عقود، قامت الاستراتيجية الصهيونية على محاولات تصفية القضية تحت مسمى التسوية، وإبقاء الصراع تحت النار أو تحت سقف أمني يسمح باستمرار الاحتلال، مع تأجيل الأسئلة السياسية المتعلقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وكان الرهان أن يؤدي التفوق العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، مدعوماً بالمساندة الإمبريالية العالمية، إلى فرض واقع دائم يمكن التحكم به. لكن «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كشف حدود هذه المعادلة: إدارة الصراع لا تغلق الصراع المفتوح، وتأجيل حل القضية لا ينهيها، والقوة تستطيع فرض الوقائع، لكنها لا تستطيع وحدها إنتاج حل عادل.

وتزداد المعضلة تعقيداً حين تتقاطع أهداف يصعب الجمع بينها على المدى الطويل: استمرار الاحتلال والسيطرة على الجغرافيا الفلسطينية، والتحكم بالديموغرافيا لتحسين الطابع اليهودي للدولة، وبقوانين وممارسات عنصرية وفاشية والحفاظ في الوقت نفسه على الشرعية الدولية والدعم الغربي. فكلما طال الاحتلال واتسخت أدواته، اتسعت التناقضات بين هذه الأهداف. تستطيع القوة حماية السيطرة، لكنها لا تحسم سؤال الشرعية؛ وتستطيع الحرب تدمير البنية المادية، لكنها لا تنتج استقراراً سياسياً؛ ويمكنها أن تدير نتائج الصراع، لكنها لا تمنع عودة الصراع بأشكال جديدة طالما بقيت أسبابه.

أما في غزة، فلم تستهدف الحرب البنية المادية وحدها، بل أصابت شروط الحياة نفسها: البيوت، والمستشفيات، والمدارس، والمياه، والطاقة، والاقتصاد

التغيرات المناخية: بين الخطاب البيئي وإعادة هيكلة الرأسمالية

مقال ل خدير مسلوب
(Khider Mesloub : بتصرف)

يحظى المناخ اليوم باهتمام كبير، فقد تحول مفهوم «التغير المناخي» لا سيما في البلدان الغربية، إلى ما يشبه الشعار الأيديولوجي المركزي الذي تبني حوله مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أبرز ترجمة سياسية لهذا الخطاب في ما يسمى «التغير المناخي» أو «الانتقال الأخضر»، الذي يقدم كضرورة نظرا للتحديات البيئية والمناخية. غير أن القراءة النقدية لهذا المسار تطرح السؤال من وجهة نظر مختلفة، فتتساءل هل يتعلق الأمر فعلاً بالبحث عن حماية البيئة، أم أنه مجرد أداة لإعادة تنظيم الاقتصاد الرأسمالي وفتح دورة جديدة لتراكم رأس المال؟



العشوائي. من هنا يظهر أن «الرأسمالية الخضراء» لا تلغي منطق التراكم الرأسمالي، بل تعيد توجيهه نحو قطاعات جديدة أصبحت محالات ضخمة للاستثمار والمنافسة. وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى التحول المناخي باعتباره مجرد برنامج بيئي، بل باعتباره عملية لإعادة توزيع الاستثمارات وإعادة ترتيب مراكز القوة الصناعية على المستوى العالمي. فالدول التي تسيطر على التكنولوجيا والمواد الخام وسلاسل التوريد تستطيع تعزيز موقعها الاقتصادي، بينما تواجه الدول والشركات الأخرى الضعيفة خطر التبعية وفقدان القدرة التنافسية.

كما أن مركزية خطاب التغير المناخي يمكن أن يجعل الاعتراض على بعض السياسات البيئية أكثر صعوبة في بعض الأوساط السياسية والإعلامية والمؤسسية. ونظراً لكونه يشكل أحد الركائز الأيديولوجية الرئيسية للتشكيل الاقتصادي والسياسي الجديد، فإنه غدا خطاباً يميل نحو التحول إلى مرجعية معيارية، تزداد صعوبة الاعتراض عليها في بعض الأوساط المؤسسية والإعلامية. فنقد التغير المناخي وتجريم أي اعتراض على الخطاب السائد بشأنه يتخذان اسسهما الحقيقية في المصالح الاقتصادية والمالية والصناعية التي تقود الدورة الجديدة لتراكم رأس المال وإعادة تدويله. لهذا أصبح المفهوم الأيديولوجي لـ«التغير المناخي» محورياً لدرجة كبيرة في استراتيجيات إعادة هيكلة رأس المال المعاصر بحيث بات أي تشكيك في الخطاب المحيط به مرفوضاً ويطعن في مصداقيته لحد تعرض متبنيه لعقوبات قانونية وإدارية في بعض الحالات.

في الختام وجب التذكير أنه بخصوص البيئة والمناخ فالطبقات البورجوازية لا يعنيتها امرها كما أنها لم تكن يوماً من دعاة السلام. هي في جوهرها تنزح نحو الحرب ومدمرة للنظم البيئية، كلما اقتضت مصالحها الاقتصادية أو الجيوسياسية ذلك. لهذا الاعتبار فالحديث عن البيئة في ظل الرأسمالية لا يستقيم، فهذا النظام ألقائم على التراكم اللامحدود لرأس المال والاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية، والسعي وراء الربح، يتعارض مع متطلبات سياسة بيئية حقيقية. لهذا فلا يمكن لأي سياسة بيئية أصيلة أن تتطور وتستمر في ظله. وحين يتم استحضار مفهوم البيئة فإنه لا يؤدي سوى دور الأيديولوجيا المسخرة لخدمة المصالح الرأسمالية.

في هذا السياق تطرح مسألة «تطبيع» الكوارث أي تحويلها إلى أحداث ناجمة عن قوى طبيعية وتفسير باعتبارها حتمية لا مفر منها، تغيب في النقاشات الأسئلة المتعلقة بالقرارات السياسية التي جعلت بعض المناطق أكثر هشاشة أمام المخاطر. هذا الأمر يظهر بشكل خاص في حرائق الغابات، فارتفاع درجات الحرارة والجفاف يمكن أن يزيدا من قابلية الغطاء النباتي للاشتعال وانتشار الحرائق، لكن حجم الخسائر يرتبط أيضاً بعوامل تقع ضمن نطاق تدخل السلطات العمومية، كصيانة طرق الوصول للغابات، وتوقير الطائرات والمعدات الأرضية، وتنظيم عمليات الإخلاء، ومراقبة البناء في المناطق المعرضة للخطر. الأمر ذاته ينطبق على الفيضانات. فالتوسع العمراني في المناطق المعرضة للفيضانات، وضعف صيانة المنشآت المائية، وأخطاء التخطيط العمراني، كلها عوامل يمكن أن تضاعف حجم الأضرار. لذلك فإن اختزال الكارثة في العامل المناخي وحده قد يؤدي إلى إخفاء جزء من المسؤوليات المؤسسية والسياسية. في نفس السياق تطرح أيضاً مسألة الانتقال من الوقاية إلى «الفترة على الصمود» أو «المرونة». فالوقاية تفترض التدخل في الأسباب وتقليل المخاطر قبل وقوع الكارثة، بينما تركز المرونة على قدرة السكان والمؤسسات على التعامل مع نتائجها بعد حدوثها.

وقد يؤدي التركيز المفرط على المرونة إلى نقل جزء من المسؤولية من المؤسسات إلى الأفراد. فبدلاً من السؤال عن سبب ضعف البنية التحتية أو نقص وسائل الوقاية، يُطلب من المواطنين الاستعداد للمخاطر، وتأمين مساكنهم، وشراء التأمينات، وتغيير سلوكهم، والتكيف مع واقع يقدم باعتباره أمراً لا مفر منه. هنا تظهر مفارقة أساسية في الرأسمالية المعاصرة: فالنظام الاقتصادي يساهم في إنتاج شروط الهشاشة، من خلال التوسع العمراني غير المنضبط، وتكثيف استغلال الأراضي، وتقليص بعض النفقات العمومية، ويحول التعامل مع الكارثة نفسها إلى مجال جديد من مجالات الإدارة الحكومية والخدمات والأسواق.

إن معالجة موضوع البيئة في ظل الرأسمالية يفضي إلى استنتاج مفاده أن العلاقة بين الرأسمالية والبيئة تحمل تناقضاً بنيوياً. فالرأسمالية تقوم على تراكم رأس المال وتوسيع الإنتاج والسعي المستمر إلى تحقيق الأرباح، بينما تطرح حماية الموارد الطبيعية حدوداً للاستغلال والتحكم في التوسع

بالضرائب فقط، بل أيضاً بتوسيع المجال التنظيمي للدولة. فكلما ازدادت المعايير البيئية والتقنية، اتسعت قدرة السلطات العمومية على تحديد كيفية إنتاج السلع واستهلاكها والاستثمار فيها. وفي هذا الإطار تصبح البيئة مجالاً جديداً لإعادة تنظيم الاقتصاد الرأسمالي وتعزيز قدراته.

في قطاع السيارات حيث أدت السياسات التي تشجع الانتقال إلى السيارات الكهربائية، زيادة على القيود المفروضة على السيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي، إلى دفع الشركات والمستهلكين نحو تجديد جزء من أسطول السيارات. والقضية هنا لا تكمن في المقارنة بين الأداء البيئي للسيارات الكهربائية والسيارات التقليدية، بل في المصالح الصناعية والمالية التي ترافق هذا التحول. فتوسيع سوق السيارات الكهربائية يعني زيادة الطلب على البطاريات والمعادن والمواد الخام والتجهيزات الإلكترونية، كما يفتح أسواقاً جديدة أمام الشركات المصنعة. في الوقت نفسه، يؤدي استبعاد بعض التقنيات تدريجياً عبر القواعد التنظيمية إلى تسريع استبدال منتجات لا تزال قابلة للاستخدام. وهنا تظهر فكرة «التقادم التنظيمي»، حيث لا يصبح المنتج قديماً بسبب تلفة أو انتهاء صلاحيته، وإنما بسبب تغير القواعد التي تحكم استخدامه. هذا المنطق هو نفسه الذي ينطبق على أنظمة التدفئة والمباني والبنية التحتية. فالمعايير الجديدة يمكن أن تجعل بعض التجهيزات أو المنشآت غير ملائمة للمتطلبات القانونية، فتدفع أصحابها إلى استبدالها أو تحديثها. هكذا يصبح التحول البيئي مصدراً لطلب اقتصادي جديد، فتتحول عملية إعادة التجهيز الواسعة إلى مجال لتدوير الاستثمارات وتوسيع الأسواق.

إن توظيف خطاب التغير المناخي لا يقتصر فقط على الاقتصاد والضرائب والصناعة، بل يمتد إلى طريقة تفسير الكوارث الطبيعية وتحديد المسؤوليات السياسية. فعندما تقع الفيضانات أو الحرائق، يميل الخطاب العام أحياناً إلى التركيز بصورة أساسية على ارتفاع درجات الحرارة أو التغيرات المناخية. غير أن حجم الأضرار لا يرتبط بالظروف المناخية وحدها، بل يتأثر أيضاً بعوامل بشرية ومؤسساتية عديدة، مثل التخطيط العمراني، واستخدام الأراضي، وصيانة شبكات تصريف المياه، وإدارة الغابات، وصيانة الطرق والمنشآت، وتوفير معدات الإطفاء والإنقاذ، وحجم الموارد المخصصة للوقاية من الكوارث.

إن السياسات التي تُنفذ باسم التحول البيئي تؤدي في حقيقة الأمر وظائف اقتصادية تتجاوز حماية البيئة. إنها تساهم في فرض أشكال جديدة من الضرائب والرسوم، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات صناعية تعتبر استراتيجية، مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، والطاقة المتجددة، وتقنيات خفض الانبعاثات، كما تساهم في إعادة تشكيل الأسواق وسلاسل الإنتاج العالمية. لهذا فما يسمى بالاقتصاد الأخضر هو مجال جديد للمنافسة بين القوى الاقتصادية الكبرى حيث تسعى الدول والشركات للسيطرة على التكنولوجيا والمواد الأولية الاستراتيجية وسلاسل القيمة المرتبطة بها.

ومن هذا المنظور، فالتحول البيئي يمثل فرصة لفتح دورة جديدة من تراكم رأس المال وتركيزه. فاستبدال أساطيل السيارات، وتجديد المباني لتحسين كفاءتها الطاقية، وتحديث شبكات الكهرباء، وبناء منشآت جديدة لإنتاج الطاقة، وتوسيع البنية التحتية المرتبطة بما يسمى بالتكنولوجيا الخضراء، كلها عمليات تتطلب استثمارات ضخمة، لذلك فالدولة والمؤسسات المالية والمجموعات الصناعية الكبرى تتحول إلى أطراف رئيسية في تمويل هذه العملية وتنظيمها.

ولا تقتصر آثار هذه الدينامية على القطاعات التي تصنف مباشرة ضمن ما ينعى بالصناعات الخضراء، لأن المعايير البيئية الجديدة ومتطلبات ما يطلق عليه بخفض الانبعاثات وسياسات الدعم الحكومي ومعايير الاستثمار، كلها تؤدي إلى إعادة توزيع رؤوس الأموال بين القطاعات الاقتصادية. لذلك فبعض الصناعات قد تواجه تكاليف إضافية وانخفاضاً في قدرتها التنافسية نتيجة للقواعد الجديدة، بينما تحصل صناعات أخرى على تمويلات عامة سخية. ونتيجة لذلك يمكن أن يزداد تركيز رأس المال حول الشركات القادرة على امتلاك التكنولوجيا الجديدة، والوصول إلى المواد الخام الاستراتيجية، والاستجابة للتكيف التنظيمي والتدبري المطلوب.

على هذا النحو أصبح الخطاب المتعلق بالمناخ وسيلة لتوسيع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فباسم حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي، تفرض ضرائب ومساهمات ورسوم ومعايير جديدة. وبذلك يمكن للسياسات البيئية أن تتحول إلى وسيلة لتبرير توسيع الجبايات العامة وزيادة الالتزامات المفروضة على الشركات والأسر. ولا يتعلق الأمر

من جيل زد إلى مقاطعة صناديق الاقتراع: مسارات الغضب الشبابي المغربي

محمد راشيدي

حين لا يتجاوز المسجلون في اللوائح الانتخابية من الفئة العمرية بين ثمانية عشر وأربعة وعشرين عاما نسبة أربعة في المائة، سب التصريحات الرسمية، فإننا لسنا أمام حادثة عابرة تختزل في تعليق صحفي سريع، بل أمام عرض من أعراض ما كان غرامشي يسميه «الأزمة العضوية»: تلك اللحظة التي تفقد فيها الطبقة السائدة قدرتها على قيادة المجتمع بالإقناع، دون أن تكون القوى البديلة قد نضجت بعد لملء الفراغ. والمقاطعة الشبابية التي نناقشها هنا ليست سوى أحد تجليات هذه الأزمة: انهيار في آليات الهيمنة الأيديولوجية للدولة، لم يقترن بعد بديل سياسي عضوي قادر على تحويله إلى قوة تاريخية فاعلة.

الظاهراتي، عاجزا عن ربط التجربة اليومية للشباب المغربي بمنطق أوسع للاستغلال يتجاوز حدود الوطن الواحد نحو منظومة إمبريالية عالمية تعيد إنتاج التبعية بأشكال متجددة. كما يفرض علينا هذا التحليل أن نتجنب فخا آخر: التعامل مع «جيل زد» بوصفه كتلة اجتماعية متجانسة، فيما هو في الحقيقة يحمل داخله تناقضات طبقية دقيقة تستحق التمييز. فتمة فارق جوهري بين شاب عاطل من حي هامشي يعيش يوميا وطأة غياب الخدمات الأساسية، وبين شاب آخر من الطبقة الوسطى العليا يعبر عن غضبه عبر منصات التواصل دون أن يمس هذا الغضب شروط عيشه الفعلية. مهمة الحزب الطليعي هنا ليست التعميم المريح، بل التحليل الطبقي الدقيق القادر على تمييز نواة الغضب العمالي والكادح الحقيقية داخل هذا الحراك الجيلي الواسع، وبناء برنامج سياسي يخاطب هذه النواة تحديدا بوصفها القوة المحركة الفعلية لأي تحول جذري ممكن، دون أن يعني ذلك إقصاء بقية مكونات هذا الغضب من أفق التحالف الاجتماعي الأوسع الذي تحتاجه أي معركة تحريرية جادة. وهذا الفرز الطبقي ليس ترفا نظريا، فالتجارب المجاورة في تونس والعراق ولبنان علمتنا كيف يمكن لغضب جيلي واسع أن يستنزف حين يختزل في مطلب «الإصلاح» العام دون بوصلة طبقية واضحة تحدد من هو الحليف ومن هو الخصم الموضوعي في هذه المعركة.

فالتاريخ، كما تعلمنا من تجربة حركة عشرين فبراير قبل عقد ونصف، لا يرحم اللحظات التي يُترك فيها الزخم الجماهيري بلا امتداد تنظيمي يحوله من انفجار عاطفي إلى برنامج سياسي مستدام. واليوم، أمام جيل جديد يعبر بأدوات مختلفة عن الجوهر التناقضي نفسه بين نمو معنوي واستغلال متجدد، تقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية مضاعفة: أن نصغي بجديّة نظرية إلى هذا الغضب، وأن نعمل معه، لا بالنيابة عنه، على تحويله من عرض لأزمة عضوية إلى قوة قادرة فعلا على إعادة تشكيل موازين الصراع الطبقي في هذا البلد.

ماركسيا لينينيا، ليست معركة حول المشاركة أو المقاطعة بوصفهما موقفين أخلاقيين مجردين، بل معركة من أجل بناء أداة سياسية طبقية قادرة على تجاوز هذه الثنائية الزائفة أصلا. فالسؤال الحقيقي ليس «هل نصوت أم نقاطع؟»، بل «كيف نحول غضب هذا الجيل، أينما تجلى، في الشارع أو في فراغ الصندوق، إلى قوة تنظيمية تراكمية قادرة على فرض موازين قوى جديدة؟». وهذا يستلزم عملا ميدانيا صبوراً لا يكتفي بالتنظير من بعيد، بل يترجم عمليا في بناء لجان شبكية ديمقراطية بالأحياء الشعبية والجامعات والمعامل والحقول، وفي ربط المطالب المباشرة، من حق الصحة إلى حق التعليم إلى حق الشغل القار، بنقد جذري لبنية توزيع الثروة وسيطرة الاحتكارات، وفي صياغة خطاب سياسي يعيد للشباب ثقته في أن التغيير ممكن حين يُنظم بصبر وأفق استراتيجي، لا حين يستهلك في لحظة غضب عابرة أو يُختزل في صرخة يتردد صداها ثم تخبو في صمت الأحياء المهمشة.

ولا يستقيم هذا التحليل دون استحضار البعد البنوي الأعظم لهذا الغضب: طبيعة التشكيلة الاجتماعية المغربية ذاتها بوصفها نموذجا لرأسمالية طرقية تابعة، بالمعنى الذي طوره سمير أمين حين حلل آليات «التطور اللامتكافئ» في اقتصادات الأطراف. فالنمو الاقتصادي المعلن رسميا، والمرتبط بمشاريع البنية التحتية الكبرى واستضافة الأحداث الرياضية العالمية، لا يعكس تراكما رأسماليا داخليا مندمجا يخلق فرص شغل مستقرة وقطاعات إنتاجية متكاملة، بل يعبر عن اندماج تبعية في الدورة الرأسمالية العالمية، حيث يوجّه الفائض نحو قطاعات استعراضية موجهة للخارج (السياحة، العقار الفاخر، البنى الرياضية) بدل الاستثمار في القطاعات التي تستوعب اليد العاملة الشابة وتحقق تنمية بشرية فعلية. هذه البنية التبعية ذاتها هي ما يفسر التناقض الصارخ بين خطاب «المغرب الصاعد» الذي تروجه الدولة إعلاميا، وبين واقع شاب يبحث عبثا عن أول وظيفة تحفظ كرامته نسبيا. ومن دون فهم هذا البعد البنوي، يظل أي تحليل للغضب الشبابي حبيس السطح

لحظة تاريخية محددة، إلى موقف طفولي يستبدل الحسابات الاستراتيجية الدقيقة بمزاج أخلاقي عابر. فالمعيار الحاسم عنده لم يكن أبدا: هل المشاركة «شريفة» والمقاطعة «نقية»؟ بل: أي الخيارين يخدم، في هذه اللحظة الملموسة وبهذه الأنوار التنظيمية المتاحة فعليا، تراكم القوى وتغرية طبيعة النظام أمام أوسع الجماهير؟

من هذا المنظور، فإن مقاطعة الشباب المغربي اليوم، رغم أنها لم تنبع من قرار حزبي واع بل من تراكم خيبات متتالية، تحمل مشروعية موضوعية في فضحها لزيف تمثيلية مؤسسات صُممت أصلا، عبر هندسة انتخابية وتحكم إداري محكم، لإعادة إنتاج الكتلة البرجوازية الحاكمة ذاتها مهما تغيرت الأسماء والواجهات الحزبية. لكن هذه المشروعية الموضوعية تبقى، في غياب صوغها الذاتي داخل خطاب سياسي منظم، عرضة لأن تفرغ من محتواها النقدي وتدمج من جديد في المنظومة ذاتها، إما عبر خطاب رسمي يحيلها إلى «عزوف مدني» يستدعي إصلاحات تقنية سطحية في التسجيل واللوائح، أو عبر استثمارها من قوى شعبية ومحافظة تعرض على هذا الغضب حلولاً هوياتية زائفة بدل مسالة جذور الاستغلال الطبقي نفسه.

وهذا يقودنا إلى سؤال جوهري يتصل ببنية الدولة ذاتها، بالمعنى الذي طوره نيكوس بولانتزاس حين تحدث عن «الاستقلالية النسبية» للدولة عن الطبقة المسيطرة اقتصاديا: فالدولة المغربية لا تكتفي بحماية مصالح رأس المال بشكل مباشر وفج، بل تعمل، عبر آليات معقدة من الاستيعاب الجزئي والتمثيل الشكلي وتوزيع الريع السياسي، على احتواء التناقضات الاجتماعية ضمن حدود لا تهدد بنية النظام القائم. صندوق الاقتراع، في هذا السياق، ليس مجرد أداة تقنية محايدة لقياس الإرادة الشعبية، بل هو أحد أجهزة هذه الاستقلالية النسبية ذاتها: يمنح النظام شرعية إجرائية معينة، بينما يظل القرار الفعلي المتعلق بتوزيع الثروة والسلطة محصنا خارج متناول الصندوق نفسه. من هنا فإن معركتنا، بوصفنا حزبا

من الخطأ المنهجي أن نتعامل مع هذا الغياب بوصفه ظاهرة نفسية أو أزمة أخلاقية فردية، كما تفعل الأقسام الليبرالية وخطابات التنمية البشرية الرسمية حين تتحدث عن «أزمة قيم» أو «انصراف عن الشأن العام». فالوعي، في التصور الماركسي، ليس معطى مستقلا يمكن إصلاحه بحملات توعوية موسمية أو خطابات تحفيزية، بل هو انعكاس، وإن بأشكال معقدة وغير مباشرة، لموقع الفاعلين داخل علاقات الإنتاج القائمة. حين يرفض جيل بأكمله المشاركة في آلية سياسية مركزية كالانتخابات، فإن هذا الرفض يحمل في طياته حكما موضوعيا، لا مجرد مزاج ذاتي، على طبيعة العلاقة بين هذا الجيل وبين موقعه من عملية إعادة إنتاج الرأسمالية التبعية في المغرب: بطالة بنيوية تتجاوز الربع بين الشباب النشيط، ومشاركة في سوق الشغل لا تتعدى الثلث، في اقتصاد يراكم نموا معلنا لا ينعكس على شروط العيش الفعلية والقدرة الشرائية لأغلبية سكانه. هنا بالضبط يكمن الفارق الجوهري بين «الطبقة في ذاتها» و«الطبقة لذاتها» كما صاغه ماركس: فهذا الجيل يعيش موضوعيا شروط الاستغلال والإقصاء، لكنه لم يتحول بعد، على المستوى الذاتي، إلى قوة واعية بذاتها كطبقة قادرة على صياغة مشروعها التاريخي الخاص. وهذه بالضبط هي المسافة التي يجب أن يشتغل عليها الحزب الثوري: ليس بوصفه معلما ينقل الوعي من الخارج بمعزل عن التجربة الملموسة، كما قد تفهم خطأ بعض قراءات لينين المبسطة، بل بوصفه أداة تنظيمية تمكن هذا الوعي الجنيني، الحاضر فعلا في غضب الشارع وصمت الصندوق معا، من أن يتبلور في برنامج سياسي متماسك.

ولعل النقاش حول المقاطعة نفسها يستدعي عودة أكثر دقة إلى الموروث اللينيني، خاصة إلى ما طرحه لينين في «اليسارية، مرض الشيوعية الطفولي» حين انتقد الرفض المبدي والمطلق للمشاركة في المؤسسات البرلمانية باسم النقاء الثوري. لينين لم يكن يدافع عن البرلمانية بوصفها غاية، بل كان يحذر من أن تتحول المقاطعة، إذا ما جردت من ربطها بتحليل ملموس لموازين القوى في

الهجرة، المرأة والبحث عن لقمة العيش

أ. الزهرة



تُعد الهجرة من أبرز
الظواهر الاجتماعية التي
عرفها المجتمع المغربي

خلال العقود الأخيرة، سواء تعلق الأمر بالهجرة الداخلية من
القرى والمناطق المهمشة نحو المدن، أو بالهجرة الخارجية
نحو أوروبا ودول الخليج و أمريكا...

قضية الهجرة ترتبط أساساً بأزمة النظام الرأسمالي التبعية
وبالبطالة والهشاشة والفقر وتدهور الخدمات العمومية
وغياب العدالة الاجتماعية والمجالية.

إن الحديث عن الهجرة بالنسبة للنساء المغربيات لا يمكن أن
ينفصل عن واقعهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولا
عن واقع النساء العاملات والفلاحات والكادحات في المدن
والقرى.

فالمرأة المغربية العاملة في الوحدات الصناعية، خصوصاً في
قطاعات النسيج والملابس والصناعات الغذائية والتلفيف...،
تعيش أوضاعاً تتسم في كثير من الأحيان بالهشاشة... تظهر
معطيات المندوبية السامية للتخطيط، أن وضعية النساء في

سوق الشغل ما تزال هشة، ففي الفصل الثاني من 2026 بلغ
معدل الشغل مقابل دخل لدى النساء 15,4% فقط كما أن
النساء يمثلن 33,3% من مجموع العاطلين.

والمرأة الفلاحة والعاملة الزراعية تعاني بدورها من ظروف
عمل شاقة، والعمل الموسمي، وضعف الحماية الاجتماعية،
وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، إضافة إلى أشكال
متعددة من الاستغلال والتمييز.

أما النساء العاملات في الاقتصاد غير المهيكل، من بائعات
متجولات، وعاملات في المنزل، وغيرهن، فإنهن يشتغلن
غالباً خارج شروط العمل اللائق والحماية الاجتماعية، رغم
مساهمتهم الفعلية في الاقتصاد وفي إعالة أسرهن. تشير
معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى وجود حوالي
2.03 مليون وحدة إنتاج غير مهيكلّة سنة 2023، و يمثل
القطاع غير المهيكل 33,1% من التشغيل غير الفلاحي.

إن قضية المرأة والهجرة مترابطة مع الفقر، والتمييز،
والاستغلال الطبقي، والمديونية... ولا يمكن فصل هذه
الأوضاع عن طبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

السائدة، وبالفقر والبطالة و«الحركة»
والقمع وانسداد الأفق، مع التأكيد على أن
المهاجرين يجدون في البلدان الرأسمالية
أشكالاً أخرى من التمييز الطبقي والعنصري
والاستغلال.

من النماذج للهجرة الخارجية التي
تعاني منها النساء بالمغرب، الهجرة إلى
دول الخليج: يتناول الصحفي المغربي
هشام حديفة في تحقيقه «ضحايا الاتجار
في الخليج»، المنشور ضمن كتاب ظهر
امرأة، ظهر بغل: المنسيات في مغرب عميق
سنة 2015، أوضاع نساء مغربيات هاجرن
إلى بلدان الخليج بحثاً عن العمل وتحسين
ظروفهن، لكن بعضهن انتهين ضحايا
لشبكات الاتجار والاستغلال الجنسي.

تستقطب بعض النساء في المغرب
بعروض عمل تبدو عادية ومغرية، مثل
العمل في صالونات التجميل أو الحلاقة
أو التجميل اليدوي. ويتم ذلك عبر وسطاء
ووسيطات يتكفلون بالتوظيف وإجراءات
السفر والتأشيرة.

يكشف التحقيق الذي قام به حديفة، أن
بعض النساء يكتشفن بعد وصولهن إلى
الخليج أن العمل الذي وعدن به غير موجود،
وأنهن وقعن في شبكة للاستغلال الجنسي.
وفي إحدى الشهادات التي يوردها حديفة،
وصلت امرأة مغربية إلى دبي سنة 2014
معتقدة أنها ستعمل في صالون للتجميل،
لكنها وجدت نفسها في شقة تضم نساء
مغربيات أخريات، وأبلغت بأنها ستجبر
على ممارسة الدعارة

ما هو البديل لمواجهة الهجرة النسائية؟
إن الدفاع عن المرأة المهاجرة يعني
الدفاع عن حقوقها الاجتماعية والشغلية
والإنسانية، بصرف النظر عن جنسيتها أو
وضعيتها القانونية، ومناهضة العنصرية
والتمييز والاستغلال.

لا ينبغي فصل النضال النسائي عن
النضال الاجتماعي والعمالي. فالمرأة
العاملة والمهاجرة والفلاحة والفقيرة تعاني
من الاضطهاد والاستغلال والتمييز...ولهذا

كما يؤدي تركيز الاستثمارات والخدمات
وفرض العمل في المدن إلى استمرار الهجرة
القروية.

ومن هنا فإن مواجهة الهجرة الداخلية
للنساء تكون بمعالجة أسبابها: توفير
الشغل القار، وتطوير التعليم والصحة
والنقل والسكن والخدمات العمومية،
وتحقيق العدالة المجالية، والدفاع عن حقوق
الفلاحات الفقيرات والنساء القرويات في
الأرض والماء والثروة.

الهجرة الخارجية (خارج البلد)

أما الهجرة الخارجية، فقد أصبحت
بالنسبة إلى قطاعات واسعة من الشباب
والشابات وسيلة للهروب من البطالة
وانسداد الأفق الاجتماعي. نموذج النزوح
الجماعي الأخير (نساء و رجال خاصة
الشباب) الذي عرفته المناطق بشمال
المغرب (الفنيدق وبني نصار) نحو سبتة و
مليبية المحتلتين و الأحداث و الماسي التي
خلفتها من عشرات الضحايا... (يقدر عدد
المغاربة المقيمين بالخارج حوالي 6 ملايين).
وبالنسبة للنساء، يمكن أن تتخذ الهجرة
الخارجية أشكالاً مختلفة: البحث عن العمل
أو الهجرة غير النظامية... كما تتعرض بعض
النساء المهاجرات للاستغلال والعنصرية
والاتجار والاستغلال الجنسي... (العمل
الموسمي في جنوب إسبانيا (في هولندا):
في سنة 2025 كان المغرب البلد الأكثر
مشاركة بنسبة 81% من العمال المشاركين
في برامج GECCO في إسبانيا، وكانت
92% من العاملات المغاربة من النساء، و
يتركز العمل أساساً في القطاع الفلاحي،
خصوصاً في إقليم هولندا. إن جزءاً كبيراً
من الهجرة النسائية المغربية إلى إسبانيا
مرتبط بالعمل الموسمي في جني الفواولة
والفواكه الحمراء.

ظاهرة الهجرة إلى الخارج ترتبط أساساً
بالأزمة الاجتماعية والاقتصادية والطبقية

الهجرة الداخلية (من البادية إلى المدينة)

تعيش المرأة القروية و الفلاحة الفقيرة
المغربية أوضاعاً اجتماعية واقتصادية
أكثر هشاشة، بحكم موقعها داخل علاقات
الإنتاج الفلاحية ومنظومة اجتماعية تعرف
استمرار أشكال من التمييز والاستغلال. كما
تعاني العديد من المناطق القروية من ضعف
الخدمات العمومية، خصوصاً التعليم
والصحة والنقل والماء وفرص الشغل.

إن أزمة العالم القروي نتفاقم بسبب
تركيز الأرض والثروات المائية في يد كبار
الملاكين والرأسمال الزراعي، بينما يعاني
الفلاحون الفقراء وصغار الفلاحين من
الحفاف والمديونية ونقص الماء وارتفاع
كلفة الإنتاج والتمييز.

تتحمل النساء، ولا سيما النساء القرويات
والفلاحات الفقيرات والكادحات، جانباً
كبيراً من آثار التمييز المجالي. فغياب
فرص الشغل، وضعف الخدمات الصحية
والتعليمية، وصعوبة الولوج إلى الماء
والنقل والسكن، كلها عوامل تدفع العديد
من النساء والفتيات إلى مغادرة القرى
والمناطق المهمشة باتجاه المدن.

فالمرأة تعاني من صعوبة الحياة في
المناطق المهمشة، وقد تصبح الهجرة إلى
المدينة مدخلاً إلى العمل الهش والاستغلال
وانعدام الحماية الاجتماعية.

لكن انتقال المرأة إلى المدينة لا يعني
بالضرورة انتقالها إلى وضع أفضل. فكثيراً
ما تجد نفسها أمام أشكال جديدة من
الاستغلال، سواء في العمل المنزلي أو في
المعامل والضيعات الفلاحية الموسمية أو
في قطاعات الخدمات والعمل غير المهيكل
حيث تكون الحماية الاجتماعية والحقوق
الشغلية محدودة.

لقد ساهمت السياسات الاقتصادية
والاجتماعية المتبعة في تعميق الفوارق
بين الوسط القروي والمراكز الحضرية،

فإن مواجهة النتائج الاجتماعية للهجرة
تتطلب الدفاع عن الشغل القار والمنتج
للنساء والرجال، وضمان المساواة في
الأجور والحماية الاجتماعي، وتطوير
الخدمات العمومية في العالم القروي
والمناطق المهمشة، والدفاع عن حق النساء
القرويات في الأرض والماء والثروة،
وتحقيق العدالة المجالية بين المدن والقرى،
وتوفير التعليم والصحة والنقل والسكن
اللائق، وحماية النساء المهاجرات من
الاستغلال والعنف والعنصرية.

إن معالجة الهجرة لا تكون ببناء المزيد
من الحواجز الأمنية ولا بتجريم المهاجرين،
وإنما بمعالجة الأسباب الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية التي تنتج
الهجرة.

بالنسبة للنساء، معالجة الهجرة تعتبر
قضية تحرر من كل أشكال الاستغلال
والتمييز والاضطهاد. لأن تحرر النساء
مرتبط بالنضال من أجل مجتمع خال من
الاستغلال والاضطهاد والتمييز، وأن بناء
حركة نسائية ديمقراطية وتقدمية وشعبية
يشكل جزءاً من هذا المسار، عبر توحيد
نضالات النساء العاملات والفلاحات
والكادحات وربط النضال النسائي بالنضال
العمالي والجماهيري.

إن الهجرة، في نهاية المطاف، ليست
هي المشكلة في حد ذاتها؛ المشكلة هي
الشروط التي تجعل الإنسان مضطراً
إلى مغادرة أرضه وأسرته بحثاً عن لقمة
العيش والكرامة. ومن هنا فإن الدفاع عن
حق الإنسان في الهجرة يجب أن يترافق
مع الدفاع عن حقه في البقاء في وطنه،
وفي العيش الكريم والعمل اللائق والعدالة
الاجتماعية.

وهذا يقتضي، ربط النضال النسائي
بالنضال العمالي والشعبي، وربط معركة
المساواة بين النساء والرجال بمعركة
التحرر من الاستغلال الطبقي والتبعية، في
أفق بناء مجتمع ديمقراطي شعبي تسوده
المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية.

((فلسطينيات))

(نص مسرحي سوري يمجّد ثورة الأبطال)

جوان جان

كانت القضية الفلسطينية - بكافة تداعياتها وحقيقتها - القضية الأكثر تناوّلًا وتداولًا في المسرح السوري على مدى سنواته المديدة، ويعتبر عقدا السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الأكثر غنى على هذا الصعيد، إذ ظهرت في تلك المرحلة تجارب مسرحية عديدة تناولت القضية الفلسطينية إما بشكل مباشر أو غير مباشر كـ بعض نصوص سعد الله ونوس، محمد الماغوط، محمد أبو معروق، مصطفى الحلاج، جان الكسان، ممدوح عدوان.. بالإضافة إلى نصوص للكاتب المسرحي علي عقلة عرسان الذي تناول في هذه الوقفة مسرحيته الشهيرة «فلسطينيات» التي جسدت فيها طبيعة الصراع العربي الصهيوني وكيفية تصدّي الشعب الفلسطيني للغزوة الصهيونية على فلسطين والعالم العربي.

فلسطينيات

تقدم المسرحية ثمانية عشر شخصية ما بين رجال ونساء، بالإضافة إلى جوقة من ست نساء مهمتها التعليق على الأحداث.

تبدأ المسرحية باستعراض تاريخي على لسان جوقة النساء لوقائع القضية الفلسطينية ووضع الشعب الفلسطيني في الشتات ومخيمات اللجوء وكيف أن الأمل يتضاءل في العودة عاما بعد آخر: «مرت الأعوام، أُلْقِظَت النيام.. عشرون عاما والخيام على الخيام.. ومعابر الحارات والأمصار تغفو في الظلام.. ويمر عام بعد عام.. وتهب موجات فتزداد الخيام».

وبعد هذه المقدمة تبدأ أحداث المسرحية بالتسلسل، لتكون البداية مع ظهور مسعود حارس الميناء محذرا من اقتراب الغزاة من الشواطئ وهم يحملون معهم الخراب والموت، وبذلك يزعج الكاتب قارئه مباشرة في أتون المشكلة وصلبها: «مسعود: تغضب الأمواج من حين لآخر.. ويمجّ البحر إشكالا غريبة.. إن خلف الموج إعصارا مخبئا.. وحكايات مريبة.. فوقها ناس يفوح الحقد منهم.. مثل أفواج الجراد.. ما لهم لون موجد.. إنهم أعجوبة التهجين واللون المولد.. يقصدون السهل والوادي وأحضان الجبال.. أمرهم أضحى خطيرا».

وبذا تقوم شخصية حارس الميناء مسعود بتقديم تشريح دقيق لطبيعة الغزاة وكيف أنهم ينتمون لشعوب متعددة ولا يربط بينهم رابط سوى طمعهم وهمجيتهم.

وبالتزامن مع تحذير حارس الميناء من خطر الغزاة يحمل الكاتب هذه الشخصية مهمة فضح الموقف الرسمي السياسي والعسكري العربي المتهاون والمتخاذل أمام الجحافل القادمة، إذ يشير حارس الميناء إلى أن ما تطلق عليهم المسرحية تسمية «العساكر» قد نواطوا مع الغزاة وسهّلوا لهم مهمتهم بدل التصدي لهم: «رجل أ: عسكر الميناء.. حراس الشواطئ.. ما الذي قاموا به؟ حمدان: هل رأوا تلك المراكب؟ مسعود: قد رأوها.. لم يقولوا شيئا.. سهّلوا أمر الدخول. نواف: خطة تملئ ومشروع يُنفذ».

وبعد مرحلة التلميح إلى أس المشكلة ومنبع التحريض (الدول الغربية) ينتقل الكاتب -على السنة شخصيات مسرحيته- إلى مرحلة الاتهام المباشر للقوى الإمبريالية بدعم الحركة الصهيونية ومشروع إقامة دولة عنصرية على أرض فلسطين:

«رجل أ: والكتاب الأبيض السامي وهاتيك الوعود؟ مسعود: كذبة كانت، وما نكت العهود بالجديد الصعب في تاريخ لندن.

رجل أ: أه من حكام لندن. رجال: أه من كذب السياسة».

ويصور الكاتب كيفية التغلغل الصهيوني الاستيطاني في أرض فلسطين وكيف انتقل الغزاة من مناطق الساحل الفلسطيني إلى الداخل، ناقلين معهم أطماعهم وأحقادهم:

«مسعود: والجماعات التي حلت بحيفا غادرت حيفا إلى قلب البلاد. نواف: هذه حال الجماعات العديدة.. كل يوم ترسو في حيفا المراكب.

مسعود: زحف غاصب في شرايين البلاد».

وفي خضم تواتر أحداث المسرحية وتجسّد طبيعة الخطر الصهيوني لا ينسى الكاتب الإشارة إلى نفر قليل ممن تسري الخيانة في دماهم فلا يتورعون عن التقليل من حجم الخطر الداهم وتصويره وكأنه سحابة عابرة لا تلبث أن تنقشع، وبذلك يشكلون مصدر مؤازرة للغاصبين من حيث يدرون أو لا يدرون، ويحصد الكاتب هذا النمط من السلوك الشاذ من خلال شخصية حماد الذي يتعامل باستهتار مع الأنباء المتواترة عن خطر الغزاة الداهم:

«حماد: بضع آلاف وما منهم خطورة. نواف: أعلنوا أطماعهم والكل يعرف.. إن سكتنا سوف نخسر.. سوف نندم. حماد: ما الذي تخشاه؟ دعنا من جنونك».

ويربط الكاتب بين موقف حماد المتواطئ كممثل لفئة شاذة من الشعب وموقف قوى السلطة العربية السياسية والعسكرية، رابطا -على لسان مسعود- بين الجانبين:

«مسعود: نفس أقوال العساكر.. صانع الأقوال واحد».

المخيمات الفلسطينية

في القسم الثاني من المسرحية ينتقل الكاتب مع قرائه بضع سنوات إلى الأمام، مصورا أجواء وظروف المخيمات الفلسطينية في الدول العربية المجاورة من خلال شخصيتين تظهران في المخيم هما نعمان ووالدته سلمى وهما من سكان المخيمات:

«سلمى: هذه الخيمة يا نعمان خيمة منقبة.. مشلوحة في الربيع. نعمان: كل يوم تسبح الخيمة في بحر الدموع».

ويؤكد الكاتب على أن واحدة من أوائل كوارث الشعب الفلسطيني خروجه من أرضه بناء على نصيحة حكام عرب ووعدهم بعودة الناس إلى بيوتهم خلال أيام معدودات:

«سلمى: صارت الأيام أعواما وما زلنا هنا.. نقلونا بين خيمات وخيمات أخرى.. واستقر الأمر في هذا المخيم».

وبالعودة إلى شخصية حماد المتواطئ

مع الغزاة في القسم الأول من المسرحية يتابع الكاتب رسم مسار الشخصية في القسم الثاني عندما ينقله مع بقية الشخصيات إلى المخيم بما ينسجم مع المعطيات التي قدمها الكاتب للشخصية في القسم الأول عندما يجعله ينتقل من متواطئ مع الغزاة إلى تاجر يتاجر بأوجاع الناس وحاجتهم إلى لقمة الطعام:

«حماد: ليس ذنبي أنكم تحت الخيام. النساء: باعنا التجار للتجار.. ضعنا واشترونا.. ثم باعنا المناصب.. ضاق الرصيف بنا.. من ذا يؤازرنا؟ من ذا يواسينا؟ نحن الحيارى على طرف الخيام.. هم يؤرقنا.. جرح يدمينا».

ولا يكفي الجوع بالنيل من سكان المخيم، فها هو البرد أيضا يتعاطف مع الجوع مهاجما الجميع دون استثناء ودون وجود من يدفع لهم بحمل حطب أو شعلة نار:

«حسان: يا حارس الليل، بنا برد. الحارس: لا أحرس البرد.. إني أحرس الأمن».

حسان: من يحرس الناس إن جاعوا وإن بردوا؟

الحارس: هل مخزن القش في جيبي وأمنعه؟».

وبطبيعة الحال لا يقتصر مفهوم البرد في المسرحية على المعنى المباشر والمادي له بل يمتد هذا المفهوم ليشمل البرد بمعانيه غير المباشرة كالإحساس بالغربة في دنيا التشرد والضياع:

«النساء: برد فوق رصيف الشارع.. برد فوق رؤوس القتلى.. برد يضيئي قلبي كتلة شوق.. قد جمدها البرد.. برد في صحراء المنفى.. برد جمّد قلب اللاجئ.. برد جمّد عطف الدنيا».

وتمر سنة وراء سنة ويبقى اللاجئون رهائن التشرد والفقر والجوع كنتيجة طبيعية للتأمر عليهم من قبل أبناء جلدتهم من تجار المال والأوطان قبل غزو الغازي وغدر العدو:

«نعمان: في ظلام الخيمة الصفراء نحنا من سنين.. مثل أوراق بلا جذر وساق.. قد نزعنا من أراضينا وجعنا.. لم نجع تجارنا أو مترفونا.

حسان: إنهم تجار الشعوب».

وفي أرض اللجوء يتعرض الفلسطيني للعديد من الإغراءات والضغط كي يتخلى عن فكرة العودة إلى الوطن ويتخذ من أرض (الشقيق) وطنًا جديداً له، لكن الفلسطيني الحقيقي المحب لوطنه والمتمسك بأرض أجداده يرفض الفكرة جملة وتفصيلا:

«نعمان: أرضنا خلف امتداد الشوك والأحزان ترعج.. أرضنا مرج ابن عامر».

وفي مقابل هذا الموقف يبرز موقف مناقض يمهّد للقبول بفكرة الوطن البديل مؤقتا والاستعداد لمعركة العودة والتحرير:

«نزال: لكننا في أرض نستطيع العيش فيها والإعداد».

وما بين هذا الرأي وذاك يختم علي عقلة عرسان مسرحيته «فلسطينيات» بالتأكيد على مفهوم الشهادة كمفهوم وحيد لاستعادة الحق:

«الجميع: بطل الثورة.. بطل النار.. مشعل الأرض المغصوبة.. روى السهل الظامى دمه».

عن بوابة محلة الهدف الفلسطينية

بعض رهانات اللوم



نور الدين موعايد

تحاول هذه المساهمة صلاصة تداعيات اللوم، غير محتفية بالعتاب، لأن الأول قد يغالب في اللوم التقريع، والتثريب والحبوب، بينما يظل العتاب ملطفا، محتفظا بالانتماء إلى سلطة الإخاء الرمزية المؤلمة في التسامح، وقبول الاعتذار، ومن ثمة فإن وقعه في البنية الوجدانية لدى الآخر لربما كان خفيفا، مستساغا من قبل المعاتب (بفتح التاء). وفي تصوّر أن نار السقوط المساوي لا تستعر، ولا يتأجج أوارها إلا إذا كان اللائم لا يخرط والملموم في المعاناة، وإنما يكتفي بالشماتة والتشفي، ذلك يقول Dostoievski: «كنت أحترق، بينما أنت جئت تلومني على رائحة الرماد.. أنا لا أعيش يومي، بل أنجو منه»، هذا اللوم ضجر لأنه في غير كنهه، يجاور السادية و/أو يحاورها. يتخيل الشاعر الفلسطيني «سالم جبران» من تلومه على انشغاله عنها، فيحتج، احتجاجا قويا يؤكد التزاماته الثورية، (لا وقت للغزل):

«لحم أبي وأمي

وإخوتي

في النار

وأنت تطلبين

أن أكتب في جمالك الأشعار»

يبلغ اللوم أشده حين لا يترك في أن يدعو الملموم إلى استسلام بسميته «ارعوا» و «ترويا»، فلا يملك سالم جبران نفسه، إلا أن يسفه تلك الدعوة البئيسة، المشؤومة:

«قدري أن أغني

أن أجوع

وأبقى أغني

أن تنز جراحي

وأبقى أغني

وإذا مت في المعركة

فالأغاني

سوف تحتل، بين الرفاق، مكاني

وتحارب عني»

وكما تكون بنية اللوم تعيينية، تكون كذلك تضمينية، نحو ذلك الراعي الذي وشى بالمناضل الثوري Che Guevara، ولما سأل عن سبب خيائته، قال: (لأن الثوار يزجون رصدها الباحثون.. أما خصائص اللام التي رصدها الباحثون في الموضوع، فأذكر منها ثالوثا خطيرا هو:

التواطؤ ضد الحقيقة وليس ضد «ما بعد الحقيقة»، مما ييسر أن تعشش الأكاذيب، فتبيض ثم تفرخ، والأهلية (مدى امتلاك اللائم كفايات اللوم)، والنفاق. ويبين أن اللوم الدريئة في هذه السطور، لا يمت إلا النقد بادنى صلة، فمن آليات اليساريين: «النقد والنقد الذاتي»

«هل من لوم مرحب به؟ مسوِّغ هذا التساؤل هو ما قاله الشاعر الفلسطيني «سميح القاسم»:

«ولد يهودي فقير قاسمته خبزي

وأزهاره وأسراري

ولم أحس بأن القرش سوف يلومني

يوما، ولم أحس بأن غزالة زرقاء سوف تلومني أبدا ولم أحس بأن أبي الفقير

يغتاله ملك يهودي صغير. !»

ويتبدى القاسم متواضعا، إذ يحاكم حدسه، والحدس من مكونات الذائقة الشعرية، ولذلك اعترف مؤرخو الأفكار بأن مصادر المعرفة الرئيسية (بفتح السين) هي: الحس، الحدس، العقل.

خديجة عيناني:

المواثيق الدولية تحت أقدام «عسكرة الحدود»:

سبلة تتفجر تحت وطأة الأزمة الاقتصادية وتصاعد العنصرية العابرة للقارات

خديجة عيناني مناضلة حقوقية غنية عن التعريف. فقد اشتغلت في الجمعية المغربية لحقوق الانسان على المستوى المحلي والجهوي والوطني حيث تحملت مسؤولية نائبة الرئيس خلال ثلاثة ولايات والان هي عضوة للجنة الادارية وكذلك تشغل منصب نائب رئيس الاورومتوسطية للحقوق.

منذ سنة 2010 وهي تشتغل على ملف الهجرة واللجوء وقبل ذلك اشتغلت في صفوف الاتحاد المغربي للشغل وخاصة في لجنة المرأة العاملة بالاتحاد الجهوي. اقترحت عليها لجنة الجريدة ان تحل ضيفة على الجريدة في هذا العدد فقبل بدون تردد.

يتزامن العجز عن معالجة الجذور الاقتصادية للظاهرة مع صعود متزايد لتيارات اليمين المتطرف في أوروبا وإسبانيا، والتي تستغل الملف لأغراض انتخابية عبر تغذية الخطابات العنصرية ووصف الهجرة بـ «الغزو»، ما نتج عنه تقليص حقوق المهاجرين وسن قوانين إبعاد تعسفية. ولم تسلم الفئات الهشة، كالنساء والأطفال غير المرافقين، من انتهاكات مضاعفة تتراوح بين الاستغلال الجنسي والضياع.

وفي السياق ذاته، تسربت هذه الخبرة العنصرية إلى الداخل، حيث تسجل تجاوزات واعتداءات ذات طابع عنصري ضد المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في بعض التجمعات والأحياء الهامشية بالمغرب، مما يهدد قيم التعايش والتضامن الإفريقي. وفي المقابل، تتجه المقاربات التشريعية والأمنية نحو «تجريم التضامن»، عبر ملاحقة وتضييق الخناق على نشاطات المجتمع المدني والمواطنين الذين يقدمون يد العون والمساعدات الإنسانية الأساسية كالمأوى أو الطعام.

أما على مستوى الجالية بالخارج، ورغم التحويلات المالية الضخمة التي يقدمها مغاربة العالم لدعم الاقتصاد الوطني، فإنهم يواجهون في بلدان الإقامة بأوروبا وإسبانيا ممارسات تمييزية في سوق الشغل وضغوطا ناتجة عن تصاعد الخطاب العنصري، مع استمرار مطالبهم بالتمثيل السياسي والمواطنة الكاملة وعدم اختزال دورهم في البعد المالي فقط.

خلاصة: نحو شراكة إنسانية متكافئة

تثبت التطورات المتلاحقة في ملف الهجرة عقم الحلول الأمنية وعسكرة الحدود؛ إذ لن تنجح الترسنات الجدارية والاتفاقيات الردعية في إيقاف تدفقات الباحثين عن العيش الكريم ما دامت الأسباب البنيوية قائمة. إن الحاجة باتت ملحة لإعادة النظر في سياسات الهجرة، بالانتقال من منطق «تصدير الحدود» إلى بناء شراكات تنموية متكافئة بين الشمال والجنوب، تكفل حقوق الإنسان، وتوفر مسارات آمنة ونظامية للهجرة بعيدا عن تجريم الضحايا والفاعلين الإنسانيين.



والسياسية

الاقتصادي، ومحدودية فرص العمل اللائق، وتراجع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، قائمة العوامل المتردية التي تدفع الفئات الشابة نحو الهجرة بأي ثمن. بالإضافة إلى التضييق والاعتقالات التي نهم كل منتقدي الأوضاع الكارثية من المواطنين والمواطنات بما فيها شباب جيل زيد الذين خرجوا للاحتجاج فوجدوا أنفسهم خلف القضبان. وقد أدت هذه الظروف إلى تحول الهجرة من قرار فردي إلى شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي المنظم عبر شبكات التواصل الاجتماعي، للتعبير عن اليأس الجارف وانسداد الآفاق.

تصاعد موجات العنصرية: من أوروبا إلى الداخل وتجريم العمل الإنساني

لم تكن أحداث العبور الجماعي الأخيرة نحو مدينة سبلة المحتلة سوى تجسيد حاد وميداني لانسداد الأفق البنيوي. فقد اندفعت أعداد غفيرة من الشباب والقاصرين والمهاجرين ذكورا وإناثا في محاولات اقتحام وسباحة جماعية نحو السياجات الحدودية والشواطئ، مما أسفر عن مأس إنسانية تتوزع بين الغرق، والاضطهاد، والاحتجاز المكتظ في مراكز الاستقبال.

إن هذه التحركات الاستثنائية لا يمكن فصلها عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي يواجهها المواطنون والمواطنات بالمغرب. إذ تتصدر معدلات البطالة بما فيها تلك المرتبطة بحملة الشهادات، والتهمة

تتآكل المنظومة الحقوقية الدولية الخاصة بالهجرة واللجوء عند صخرة واقع جيوسياسي معقد، تحكمه مقاربات أمنية مشددة وسياسات حراسة صارمة. ورغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 كفل في مادتيه 13 و14 حرية التنقل والحق في طلب اللجوء هربا من الاضطهاد، وتكامل ذلك مع اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ومبدأ «عدم الرد القسري» (المادة 33)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966)، وصولا إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، إلا أن النظريات والنصوص القانونية الشاملة تظل معطلة أمام السياسات الأوروبية الحديثة.

الميثاق الأوروبي الجديد: تصدير حراسة الحدود وتحويل المغرب لبلد إقامة قسرية

يشهد العالم تحولاً جذرياً عبر الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، الذي يعتمد محورا أساسيا يكمن في «تصدير تدبير الحدود» (Externalization of borders) نحو دول الجوار المتوسطي والإفريقي. ووفق هذا النهج، يطلب من دول العبور —وفي مقدمتها المغرب— لعب دور «حارس الحدود» لمنع تدفقات المهاجرين نحو الأراضي الأوروبية.

وفي المقابل، يقدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا يتجاوز 500 مليون يورو للفترة (2021-2027) لتعزيز القدرات الأمنية ومراقبة الشواطئ والمنافذ. منا جعل المغرب يتحول تدريجيا من بلد عبور إلى بلد إقامة قسرية لآلاف المهاجرين والمهاجرين، لا سيما القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء الذين باتوا عالقين في أرجائه. ويثير هذا الواقع مخاوف حقوقية خاصة مع تواتر انتهاكات حقوقهم، من عنف وترحيلات قسرية من منطقة إلى أخرى ومعاناة النساء والأطفال والمرضى منهم وتزامن كل ذلك مع حملات العنصرية والتخريض على الكراهية ضدهم بسبب لون بشرتهم وأصولهم الوطنية.

أحداث سبلة: انفجار اليأس من رحم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

حدث الأسبوع

قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة

ج ب

الانتخابات التشريعية الأخيرة أعادت ترتيب الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات. فقد تصدر حزب الأصالة والمعاصرة النتائج بحصوله على 97 مقعداً، وجاء التجمع الوطني للأحرار ثانياً بـ 66 مقعداً، وحزب الاستقلال ثالثاً بـ 65 مقعداً، كما عاد حزب العدالة والتنمية لمجلس النواب، بحصوله على 54 مقعداً.

الأرقام هذه لا تكشف الصورة الكاملة، فالرقم الأكثر دلالة هو نسبة المشاركة التي صرحت بها وزارة الداخلية، التي لا تتجاوز 38.08 % من المسجلين. وإذا ما تم احتسابها قياساً إلى مجموع المواطنين في سن التصويت، فإن نسبة من قاطعوا أو لم يدلوا بأصواتهم تقترب من 78 % . وهنا تبرز المفارقة الأساسية: كيف يمكن قراءة نتائج انتخابية أعادت تركيبة البرلمان، في وقت اختار فيه أغلب المواطنين في سن التصويت عدم المشاركة؟

المعطيات المتداولة تشير إلى أن الشباب يمثلون إحدى أبرز الفئات البعيدة عن المشاركة السياسية التقليدية، فالفئة العمرية بين 18 و 24 سنة لا تمثل سوى نسبة محدودة من المسجلين، رغم حضورها الكبير ضمن السكان في سن التصويت. كما تبدو الفجوة واضحة لدى فئات حضرية ومتعلمة وضمن شرائح من الطبقة الوسطى، حيث قد يكون الاهتمام بالشأن العام موجوداً، لكن الثقة في الأحزاب والمؤسسات الانتخابية تظل محدودة.

في المناطق القروية وشبه الحضرية، يبرز عامل آخر يتمثل في الاعتقاد بأن الانتخابات لا تنعكس بما يكفي على الحياة اليومية بحيث يُقاس أداء المنتخب بما إذا كان قادراً على توفير طريق أو جسر أو مدرسة، أكثر مما يقاس بدوره في التشريع ومراقبة الحكومة. وقد تتعدد أسباب العزوف، لكن القاسم المشترك بينها مرتبط بآزمة ثقة. فهناك مواطنون يرون أن الأحزاب متشابهة، وأن البرامج الانتخابية لا تعكس بالضرورة انتظاراتهم، بينما يشكك آخرون في قدرة الانتخابات على إحداث تغيير ملموس في حياتهم.

غير أن العزوف لا يعني بالضرورة أن المواطنين غير مهتمين بالشأن العام. فقد يكون الابتعاد عن صناديق الاقتراع تعبيراً عن رفضٍ لشكل المشاركة السياسية أكثر من كونه رفضاً للسياسة نفسها. لهذا فنسبة العزوف المرتفعة تكشف في نهاية المطاف، عن شعور واسع بعدم التمثيل. فالديمقراطية، بالنسبة لعدد كبير من المغاربة لا ينبغي أن تختزل في الاقتراع ثم الانتظار خمس سنوات، بل يمكن أن تشمل آليات أوسع للتشاور والتقييم والمساءلة والمشاركة خلال الولاية الانتخابية.

من هذه الزاوية، فالانتخابات التشريعية الأخيرة لا تقدم فقط خريطة جديدة للمقاعد البرلمانية، بل تطرح سؤالاً أعمق حول العلاقة بين المواطن والحزب والمؤسسة المنتخبة. وقد تكون الرسالة الأبرز لمن قاطعوا أو لم يشاركوا في الاقتراع أنهم لا يقولون إن السياسة لا تعنيهم، بقدر ما يقولون إن السياسة، بصيغتها الحالية، لم تنجح في إقناعهم بأنها تمثلهم بما يكفي لكي يمنحوها وقتهم وثقتهم وأصواتهم.

الغضب الجماهيري في الخرطوم! هل يتحول إلى عصيان مدني ويعيد المبادرة لقوى الشعب؟

بعد اندلاع الحرب في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وجد المجتمع السوداني أمام أزمة تتجاوز حدود الصراع العسكري المباشر، فالحرب لم تدمّر المدن والبنية التحتية فحسب، بل عمّقت تفكك الدولة، وأضعفت الاقتصاد، ووسّعت دائرة الفقر والنزوح، وأثقلت كاهل العمال والكادحين بأعباء لم يعد بالإمكان تحملها إلى ما لا نهاية.

مع عودة جزء من سكان الخرطوم إلى العاصمة، وعودة بعض مظاهر الحياة اليومية، يبرز سؤال سياسي واجتماعي بالغ الأهمية: هل يمكن أن يتحول الحراك الاحتجاجي المتنامي إلى عصيان مدني وإضراب سياسي عام، بما يسمح للطبقات الشعبية باستعادة المبادرة السياسية من أيدي القوى العسكرية؟

من منظور ماركسي-لينيني، لا ينبغي النظر إلى هذا السؤال باعتباره مجرد احتمال أمني أو تكتيكي، وإنما باعتباره مرتبطاً بمسألة أعمق: من يمتلك السلطة، ولأي طبقة تخدم الدولة، ومن يملك حق تقرير مستقبل السودان؟ فالحرب ليست مجرد صراع بين جنرالين. إن اختزال الحرب السودانية في شخصيتي عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو «حميدتي» يحجب جذورها البنيوية. فالصراع المسلح نشأ في سياق تاريخي اتسم بتضخم دور المؤسسة العسكرية والأجهزة المسلحة في الاقتصاد والسياسة، وبضعف المؤسسات المدنية والديمقراطية. وقد كشفت الحرب بصورة أكثر وضوحاً أن الدولة السودانية ليست مؤسسة محايدة فوق الطبقات، وإنما ساحة لصراع المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لهذا فإن إنهاء الحرب لا يمكن أن يعني فقط توقيع اتفاق بين القيادات العسكرية، بل إن السلام الحقيقي يتطلب معالجة الشروط الاقتصادية والسياسية التي تجعل العسكر قوة مقررّة في الحياة العامة.

من الثورة السودانية إلى الحرب.

أثبتت الثورة السودانية في 2018-2019 أن الجماهير قادرة على كسر جدار الخوف عندما تتوفر شروط التنظيم والحركة الجماهيرية. فقد لعب العمال والمهنيون والنساء والشباب ولجان الأحياء والنقابات دوراً بارزاً في إسقاط نظام عمر البشير. لكن إسقاط رأس النظام لم يؤد تلقائياً إلى تفكيك البنية السياسية والاقتصادية التي جعلت المؤسسة العسكرية لاعباً مركزياً في الدولة. وهنا تكمن إحدى أهم دروس التجربة: لا يكفي تغيير الأشخاص إذا بقيت علاقات القوة الاقتصادية والسياسية على حالها. فالتبعية العامة والجماهير الشعبية تحتاج إلى استقلالها السياسي والتنظيمي، وإلى بناء أدواتها الخاصة التي تسمح لها بتحويل الاحتجاج إلى قوة قادرة على فرض تغيير بنيوي.

لجان المقاومة: من الحي إلى المجتمع

في هذا السياق تكتسب لجان المقاومة أهمية خاصة. فقد أظهرت تجربة السودان أن التنظيم القاعدي في الأحياء يستطيع أن يصبح أداة لتنسيق المقاومة الشعبية، وتقديم الخدمات، وتعبئة الجماهير. لكن التحدي أمام هذه اللجان هو الانتقال من رد الفعل إلى الفعل السياسي المنظم. فالمقاومة الشعبية التي تظل محصورة في التظاهر الدوري يمكن أن تستنزف. أما عندما ترتبط بالعمال والنقابات والمهنيين والطلاب والمزارعين، فإنها تستطيع أن تتحول إلى شبكة اجتماعية وسياسية واسعة. ومن المنظور الماركسي-اللينيني، فإن القضية الأساسية ليست فقط توسيع عدد المحتجين، بل رفع مستوى الوعي والتنظيم الطبقي للحركة.

الطبقة العاملة ومفتاح الإضراب السياسي

هنا يظهر الدور المركزي للطبقة العاملة؛ فالعصيان المدني الحقيقي لا يبدأ بالضرورة من الشارع وحده، بل يمكن أن يبدأ من أماكن الإنتاج والعمل والخدمات. فعندما تتوقف المصانع ووسائل النقل والموانئ والمرافق والخدمات والإدارات، يصبح الاحتجاج قوة اجتماعية تعطل آليات إعادة إنتاج النظام القائم. لكن الإضراب العام لا يمكن فرضه بقرار فوقي. فهو يحتاج إلى بناء نقابي مستقل، وتوحيد المطالب الاقتصادية والسياسية، وتشكيل لجان إضراب، وربط النضال في مواقع العمل بالنضال في الأحياء والجامعات والمجتمع. وهنا تتقاطع المطالب المعيشية مع المطالب السياسية، فكلها قضايا تبدو اقتصادية في ظاهرها، لكنها ترتبط في جوهرها بمسألة السلطة وتوزيع الثروة.

من الاحتجاج الاقتصادي إلى الوعي السياسي

تؤكد الماركسية أن الصراع الاقتصادي يمكن أن يصبح مدرسة للنضال السياسي عندما تنتقل الجماهير من المطالبة بتحسين شروطها الفردية إلى إدراك طبيعة العلاقات التي تنتج الاستغلال والفقر. وفي السودان، يمكن أن يشكل انهيار القدرة الشرائية، وتدمير فرص العمل، وتراجع الخدمات، والبطالة، والنزوح، أرضية موضوعية لتنامي الاحتجاج. لكن الظروف الموضوعية وحدها لا تنتج الثورة، فكما أكد لينين، تحتاج الحركة الجماهيرية إلى التنظيم والوعي السياسي. ولذلك فإن مهمة القوى الثورية لا تتمثل في انتظار انفجار الغضب الشعبي، وإنما في الارتباط اليومي بالجماهير، وتنظيمها، وبلورة مطالبها، وربط النضالات المنفرقة بمشروع سياسي شامل.

العصيان المدني: بأي مضمون؟

إذا انتقل الحراك في الخرطوم إلى العصيان المدني، فإن السؤال الأساسي سيكون: لصالح أي مشروع سياسي

المصطفى خياط